الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الفلسفة

الموضوع:

إشكالية الاقتصاد في فكر ابن خلدون

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

إعداد الطالبة:

فايزة محروق

إشراف الأستاذ:

علي أرفيس

السنة الجامعية: 2019 م/ 2020 م

الإهداء

يقول العلي القدير في كتابه بعد بسم الله الرحمن الرحيم:" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسو
والمومنون" التوبة/ 105

اللهم بنورك اهتدينا وبفضلك استغنينا وفي كنفك أصبحنا وأمسينا أنت الأول فلا شيء قبلك
وأنت الآخر فلا شيء بعدك.

إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة... إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ... إلى من كلّه الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء دون انتظار ... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى من أرى التفاؤل بعينيها والسعادة بضحكتها... إلى رمز الحب والحنان ... إلى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب ... إلى من علمتني الصبر والاجتهاد ... إلى الغالية على قلبي أمي الحبيبة.

إلى رفيق الكفاح في مسيرة الحياة زوجي العزيز" زين الدين".

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة ... إلى من شاركوني عطف الأم إخوتي" مختار سليم، صدام وإلى أختي إكرام حفظهم الله.

إلى البراعم الصغيرة أنفال وعبد الجليل.

إلى من تحلوا بالاباء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق إلى من رافقوني في دروب الحياة إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي" سهام، رتيبة، بشرى".

إلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب.

الحمد لله الذي علم بالقلم ... علم الإنسان ما لم يعلم ... الحمد لله الذي أخرجنا من الظلمات إلى النور بأن جعلنا تحت راية الإسلام وجعلنا من التابعين لخاتم الأنبياء والمرسلين. فإليه ينسب الفضل كله في إنجاز هذا العمل وإتمامه وله الحمد على أن أنعم علي بنعمة العلم.

وأتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد بداية بالأستاذ المشرف"أرفيس علي" الذي كان لي نعم الناصحين من خلال توجيهاته القيمة التي ساهمت في إخراج البحث في أحسن صور، وله الشكر على أن رافقني في كل خطوة خطوتها راجية من المولى عزوجل أن يحفظه ويسدد خطاه في سبيل العلم.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من تعلمت على يدهم كل حرف وأخص بالذكر أساتذة قسم الفلسفة كلٌّ باسمه.

إليكم فائق الشكر والتقدير

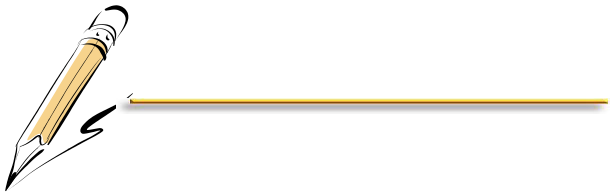

مقدمة

مقدمة

عرف التاريخ البشري منذ القديم العديد من العلوم المختلفة والتي شملت جوانب متعددة منها الجانب السياسي والجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي، ومع تطور العلوم والفكر الإنساني عبر العصور أصبح علم الاقتصاد من العلوم التي شغلت بال الكثير من المفكرين والعلماء الاقتصاديين العرب والغرب، ويعتبر ابن خلدون من أبرز رواد علماء الاقتصاد المسلمين والذي تناول المسألة الاقتصادية من منظور إسلامي، وهذا لا يعني أننا ننكر وجود علماء اقتصاد غربيين أو نقلل من جهودهم، وإنما المراد هو إحياء إرث علماء في المجال الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى وتحديدا عصر ابن خلدون في هذا البحث، وهذا الأخير الذي أعطى أهمية كبيرة لموضوع الاقتصاد من خلال تناوله له في جل أبحاثه استنادا لتعاليم الدين الإسلامي، بتقديمه لمجموعة من النظريات الاقتصادية الهامة والتي تخدم الفرد في حياته الاجتماعية والاقتصادية، فما ميز الاقتصاد في العصور الوسطى هو أخلاق المجتمع الإسلامي التي طغت على الفكر الاقتصادي في ذلك الوقت، فقد تناول ابن خلدون موضوع الاقتصاد وأولاه جل اهتماماته في مقدمته الشهيرة بتطرقه إلى العديد من الظواهر الاقتصادية التي شهدها في عصره.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في فهم العديد من المشكلات التي تواجه الفرد في المجتمع فالاقتصاد يهيّئ الفرد لاتخاذ قرارات صائبة في حياته، كما أنه يساعد في تجاوز بعض المشاكل الاجتماعية والتي يعاني منها الفرد خاصة في إطار النشاط الفردي.

والإشكال المطروح في هذا البحث: هل وفق ابن خلدون في بناء فكر اقتصادي؟ وكيف ساهم في ذلك؟ وماهي أبرز النظريات التي جاء بها؟ وما موقفه من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؟

وللإجابة على الإشكالية اعتمدت على الخطة المتمثلة في مقدمة والتي كانت عبارة عن تمهيد عام حول الموضوع وثلاث فصول أساسية كل فصل يحتوي على ثلاث مباحث وأخيرا خاتمة.

الفصل الأول بعنوان مفهوم الاقتصاد في الفلسفة اليونانية والإسلامية ويتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول تعرفنا فيه على مفهوم الاقتصاد من الناحية اللغوية والاصطلاحية والمتداولة في المعاجم والقواميس ولدى أبرز الباحثين، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد حاولت أن أقدم فيه لمحة عن الفكر الاقتصادي في الفلسفة اليونانية واعتمدت على أفلاطون وأرسطو كنموذجين، أما المبحث الثالث فقد خصصته لتقديم لمحة عن الفكر الاقتصادي في الفلسفة الإسلامية عند الفرابي وابن تيمية.

وبالنسبة للفصل الثاني فقد عنونته ب: علاقة الاقتصاد بالسياسة عند ابن خلدون وموقفه من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، يندرج تحته ثلاث مباحث المبحث الأول جاء للتعريف بشخصية ابن خلدون وأهم المحطات الفكرية في حياته، يليه المبحث الثاني حاولت فيه إبراز العلاقة بين كل من الاقتصاد والسياسة ومدى الاتفاق والاختلاف بينهما أما المبحث الثالث فقد ركزت فيه على بيان موقف ابن خلدون من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وأخيرا الفصل الثالث والذي جاء بعنوان أبرز النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون واندرج تحته ثلاث مباحث الأول خصصته لإبراز أهمية العمل ودوره في الاقتصاد، أما المبحث الثاني فقد تطرقت فيه إلى نظرية القيمة وتحديد معيارها ومكانتها في المجال الاقتصادي، يليه المبحث الثالث والذي تحدثت فيه عن دور الإنتاج وأهميته في الحياة الاقتصادية للفرد.

وأخيرا الخاتمة والتي كانت عبارة عن خلاصة لجل الأفكار والآراء الاقتصادية وأبرز النظريات التي سعينا إلى تحليلها في هذا البحث.

والمنهج المتبع في ذا البحث هو المنهج التحليلي والذي توصلت من خلاله إلى تحليل معظم الأفكار والنظريات الاقتصادية، إضافة إلى المنهج الاستقرائي الذي اعتمدته أثناء دراستي لأبحاث ابن خلدون في الاقتصاد ومحاولة استخراج أبرز النظريات التي قدمها.

كما اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع في إنجاز هذا البحث من أهمها مقدمة ابن خلدون، وكتاب الفكر الخلدوني من خلال المقدمة لمحمد فاروق النبهان.

ومن الأسباب التي دفعتني لهذا الموضوع كونه يعبر عن حياة الفرد والمشكلات الاقتصادية التي تواجهه، وأيضا من أجل إبراز وجود فكر اقتصادي إسلامي، بالإضافة إلى الرغبة في التعرف على الجانب الاقتصادي من فكر ابن خلدون.

ومن بين الصعوبات والعراقيل التي تعرضت إليها خلال إنجازي لهذا البحث في موضوع إشكالية الاقتصاد في فكر ابن خلدون هي قلة الدراسات حول موضوع الاقتصاد في فكر ابن خلدون خاصة في المكتبات، مما جعلني ألجأ إلى تحميل وتنزيل بعض الكتب الإلكترونية التي تخدم الموضوع، بالإضافة إلى وجود ثراء كبير في فكر ابن خلدون في مختلف المجالات وارتباطها وتداخلها ببعضها البعض مما جعلني أواجه صعوبة في تحليل تلك الأفكار ومحاولة التركيز على الجانب الاقتصادي فقط.

أما بالنسبة لأبرز الأهداف والمساعي التي أود تحقيقها وبلوغها من خلال هذا البحث هو الاطلاع على الفكر الاقتصادي الإسلامي ومحاولة جعل النظام الإسلامي كنظام بديل عن الأنظمة الاقتصادية السائدة لما يحويه من أحكام دينية إسلامية تخدم الاقتصاد.

ومن أجل إبراز الجانب الاقتصادي من فكر ابن خلدون وإعطائه حقه في سبق علماء الاقتصاد الوضعيين، ومحاولة تقييم كل الجهود والأفكار الخلدونية في موضوع الاقتصاد.

الفصل الأول

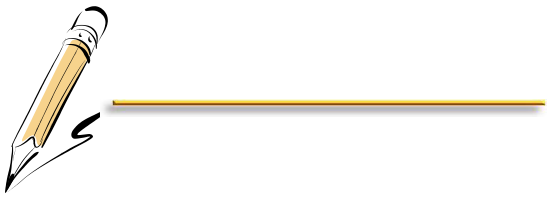

مفهوم الاقتصاد في الفلسفة اليونانية والإسلامية

- المبحث الأول / مفهوم الاقتصاد (لغة واصطلاحا)
- المبحث الثاني / مفهوم الاقتصاد في الفلسفة اليونانية(أفلاطون، أرسطو)
- المبحث الثالث / مفهوم الاقتصاد في الفلسفة الإسلامية (الفارابي، ابن تيمية)

إن المتتبع لتاريخ الفكر البشري يجعله يستشف أنه قد خاب في كل مجالات الحياة ويعد الاقتصاد واحدا من أبرز المجالات التي لاقت اهتماما لدى المفكرين العرب، فإذا ما رجعنا إلى الفلسفة نجد أن للاقتصاد بذورا فلسفية يتجلى من خلالها أن العناية بالفكر الاقتصادي مرده إلى التباشير الأولية منذ العهد اليوناني ومرورا بالفلسفة الإسلامية. فالدارس للفكر الاقتصادي يجد أن له شذرات أو لمحات خاطفة ترجع إلى عهود غابرة وإن لم تكن على النحو الذي هي عليه حديثا.

المبحث الأول/ مفهوم الاقتصاد (لغة واصطلاحا)

جرى العرف بين المؤرخين والعلماء والفلاسفة أنه إذا ما تم التقصي والتنقيب عن خبايا مواضيع متعددة لابد من البداية ضبط المفاهيم التي تدخل ضمنيا تحت إطار الموضوع الرئيسي، هذا وقد بات هذا الأمر ضروريا في البحوث العلمية، والهدف من هذا كله هو تشكيل فكرة عامة حول الموضوع، ووضع المفاهيم في سياق واضح يتجلى معه الفهم الكلي للفكرة أو الموضوع، وهذا ما سيتبين لنا خلال هذا المبحث للوقوف على مفهوم الاقتصاد.

المطلب الأول/ مفهوم الاقتصاد لغة

ككل المصطلحات الفلسفية أو غيرها يخضع مصطلح الاقتصاد إلى التعدد المفاهيمي وهذا راجع إلى الاختلاف بين المفكرين والفلاسفة، فالكل يشرح ويضع معنى وفق الرؤية التي تظهر لديه، لذا نجد الكثير من التعريفات المتعددة لمصطلح واحد " تعدد التعريفات والمفهوم واحد"، وربما يرجع تعريف المفهوم لدى البعض إلى عوامل تساهم في بلورة المفهوم وإعطائه معنى مخالف للمعاني التي ترد لدى البعض الآخر.

وقد ورد مفهوم الاقتصاد في معجم جميل صليبا على أن الاقتصاد مأخوذ من القصد[1] والقصد هو استقامة الطريق والاعتدال[2].

والاقتصادي في اللغة من القصد وهو التوسط في الأمر بين الإفراط والتفريط، يقال قصد النفقة واقتصد أيضا بمعنى لم يسرف ولم يقتر[3].

كما نجد ابن منظور في لسان العرب يرى أن كلمة الاقتصاد مشتقة من لفظ قصد يقصد فهو قاصد، والقصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو بين الإسراف والتقتير.[4]

وعلى هذا النحو يكون الاقتصاد في تعريفات اللغويين قد أخذ مناحي متعددة فتارة نجد أن مفاده الاعتدال بين أمرين متخالفين، أو هو خلاف الإفراط والإسراف في الشيء

كما ينحدر الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد المركبة من الكلمة اليونانية Oikos وتعني المنزل و Nomos والتي تعني تدبير أمور المنزل[5].

المطلب الثاني/ الاقتصاد في القرآن الكريم والسنة

الاقتصاد مصطلح حديث لذا لم يرد في القرآن بل جاء بلفظ الاشتقاق أو المصدر وهذا ما نجده في الكثير من الآيات القرآنية وفي قوله عزوجل: **"وَمِنْهُمْ مُقْتَصِد".**[6]

---

[1] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، ج1، **مادة الاقتصاد**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، ص109.

[2] محمد رواس قلعه جي، حامد صادق قنيبي: **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط2، 1988، ص364.

[3] عبد المنعم الحنفي: **المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية، مادة الاقتصاد**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط3 2000، ص84.

[4] ابن منظور: **لسان العرب**، ج3، **مادة الاقتصاد**، إعداد وتصنيف: يوسف الخياط، دار لسان العرب، (د ب)، (د ط)، (د س)، ص215.

[5] شطيبي حنان: **محاضرات في مقياس مدخل الاقتصاد**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017-2018، ص4.

[6] سورة فاطر، الآية32.

وفي قوله أيضا:**"سِفْرًا قَاصِدا"**[1] كل هذه الألفاظ وردت على صيغة اسم فاعل في هذه الآيات، ووردت بصيغة الأمر في قوله:**" واقصد في مشيك"**[2] يدل معنى الاقتصاد في هذه الآيات على الاستقامة والاعتدال.

أما في السنة فقد ورد مصطلح الاقتصاد أيضا في الحديث بألفاظ متعددة منها **"ما عال من اقتصد"** وحديث **" الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة"**[3] أي ما افتقر من لا يسرف، والقصد هو استقامة الطريق ومنه الاقتصاد.

المطلب الثالث/ مفهوم الاقتصاد اصطلاحا

وردت تعريفات متعددة للاقتصاد منها: **" هو دراسة عمليات التبادل التجارية، وهذا يشمل كل عمليات التبادل التي تحدث في محيط السوق العادي"**[4]

بمعنى أن الاقتصاد يقوم بمعالجة كل المعاملات الحاصلة في الأسواق بين التجار من إنتاج واستهلاك وبيع وشراء وتبادل وتوزيع.

كما يعرف بأن الاقتصاد علم يبحث في تحصيل الثروة وكيفية إنتاجها وتوزيعها واستهلاكها، لأن تحصيل الثروة يؤدي إلى تحقيق المنفعة للإنسان.[5] بمعنى أن الاقتصاد هو مصدر تحصيل الثروة. فكل الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الفرد في حياته اليومية من بيع وشراء وإنتاج واستهلاك فهي من أجل تحقيق أموال لتلبية حاجاتهم وتحقيق منافعهم.

---

[1] سورة التوبة، الآية42.

[2] سورة لقمان، الآية19.

[3] حمد بن عبد الرحمن الجنيدل: **مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي**، مج1، شركة العُبيكان للطباعة والنشر، الرياض (د ط)، 1406هـ، ص14.

[4] روبرت ميرفي: **دروس مبسطة في الاقتصاد**، تر: رحاب صلاح الدين، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر ط1، 2013، ص14.

[5] عبد المنعم الحنفي: **المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية**، مرجع سابق، ص85.

كما أن هناك من يرى أن الاقتصاد من العلوم الكاشفة التي توضح لنا طبيعة القوانين المتبعة لدراسة الظواهر المتعلقة بالإنتاج والتوزيع.[1]

وهذا يعني أن مفهوم الاقتصاد يحيلنا هنا إلى فهم تلك العملية القائمة بين المنتجين والمستهلكين وطريقة التوزيع والتبادل وكل ما يخص النشاط الاقتصادي للفرد.

ويعرفه العز بن عبد السلام بأنه" **رتبة بين رتبتين ومنزلة بين المنزلتين، الأولى التفريط (التقصير) والثانية الإفراط (الإسراف) والمنازل ثلاثة، التقصير في جلب المصالح والإسراف في جلبها ولاقتصاد بينهما، وقال أيضا للاقتصاد أمثلة في استعمال مياه الطهارة فلا تستعمل من الماء إلا قدر الإسباغ ولا ينقص عن المد في الوضوء والصاع في الغسل.**"[2]

وهذا يعني أن الاقتصاد يحتل مرتبة الوسيطة المعتدلة، فلا يجب أن يكون فيه البذخ الزائد عن الحد ولا الإهمال بحيث يكون تقصير في ذلك، ولتحقيق الاقتصاد الناجح والمزدهر وجب إتباع الوسطية، فخير الأمور أوسطها.

كما نجد روبنز يرى أن الاقتصاد هو من العلوم المتعلقة بالإنسان وسلوكه وحاجاته المتعددة باستخدام وسائل متنوعة في تنظيم الموارد المحددة من أجل تلبية حاجات الإنسان المتنوعة.[3]

نرى أن روبنز قد ربط الاقتصاد بسلوك الإنسان وما يقوم به من عمل من أجل الإنتاج مستخدما العديد من الوسائل لإشباع رغبات الفرد.

---

[1] إبراهيم مدكور: **المعجم الفلسفي، مادة الاقتصاد**، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة مصر، (د ط)، 1983، ص19.

[2] نقلا عن: رفيق يونس المصري: **أصول الاقتصاد الإسلامي** ، دار القلم، دمشق، ط1، (د س)، ص13.

[3] عمر محمود العبيدي: **مقدمة في طبيعة علم الاقتصاد**، https://www.slideshare.net Zaideznizer1/s1 07/15/ 2020، 09:30، ص6.

ويمكن القول أيضا أن علم الاقتصاد هو من العلوم التي تقوم بمعالجة الطريقة التي يتم استخدامها من طرف الأفراد في الموارد الإنتاجية النادرة، لإنتاج السلع والخدمات المتنوعة وتوزيعها على مدى الزمن، وعلى مختلف الأفراد والمجتمعات.[1]

وهو علم اجتماعي لما يعالجه من ظواهر اجتماعية وتحليله للمشاكل المادية محددا الوسائل المتنوعة والمستخدمة من طرف الأفراد من أجل تلبية حاجاتهم وإشباع رغباتهم في السلع والخدمات مستخدمين الموارد المتاحة لهم.[2]

وهذا يعني أن الاقتصاد كعلم يشمل جميع الوسائل المتنوعة والموارد المستخدمة من أجل تلبية حاجات الفرد المتعددة والمختلفة.

من خلال كل ما سبق من التعريفات التي قدمت حول مصطلح الاقتصاد ورغم التشابه بين المفاهيم وبعض الاختلافات إلا أننا نصل إلى مفهوم واحد حول الاقتصاد وهو أن الاقتصاد هو تلك العملية القائمة على الإنتاج والاستهلاك والبيع والشراء وتبادل السع وتوزيعها من طرف الأفراد داخل المجتمع وخارجه بهدف تلبية حاجاتهم وتحصيل ثرواتهم.

[1] عمر محمود العبيدي: **مبادئ الاقتصاد**، مرجع سابق، ص2.

[2] المرجع نفسه، ص2.

المبحث الثاني/ مفهوم الاقتصاد في الفلسفة اليونانية(أفلاطون، أرسطو)

تعد الفلسفة اليونانية فلسفة البداية لتفلسف جديد، فلا نكاد نجد موضوعا واحدا في العصور الحالية قيد الدراسة والمناقشة والتحليل إلا وتم التطرق إليه في الحضارة اليونانية وهذا يدل على أنهم يشكلون مصدرا للتفكير الحديث والمعاصر، فقد استخدم اليونان مصطلح الاقتصاد لأول مرة في إدارة شؤون البيت، كما تطرقوا إلى البحث في المسائل الاقتصادية من خلال كتاباتهم في إدارة الدولة وشؤون المجتمع، ويعد كل من أفلاطون وأرسطو أبرز ممثلي الفكر الاقتصادي في الفلسفة اليونانية، إذ يعد هذا الأخير جزء لا يتجزأ من فلسفتهما العامة.

المطلب الأول/ الفكر الاقتصادي عند أفلاطون

تناول أفلاطون العديد من المشاكل الاقتصادية في القرن 4 ق م في أشهر كتبه لاسيما (الجمهورية) إذ ربط فيه الاقتصاد بثلاث مفاهيم أساسية كالدولة والملكية والنقود.

أولا/ الدولة والمجتمع: يرى أفلاطون أن أصل الدولة يرجع بصفة أساسية إلى عامل اقتصادي لأن المجتمع المتمدن يقتضي وجود متطلبات أساسية وحاجيات ضرورية للإنسان كالحاجة إلى الملبس والمسكن والمأكل والعمل، والكثير من الاحتياجات الإنسانية الأخرى، فحاجات الإنسان المتعددة تلزم وجود مجموعة من الأفراد.[1]

وهذا ما يوضحه أفلاطون في قوله: **" إن المرء لايستغني عن إخوانه هذا هو منشأ الهيئة الاجتماعية والدولة"**[2] ووجود حاجات الفرد يؤدي بالضرورة إلى وجود تبادل في

[1] زينب صالح الأشوح: **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي- نظرة تاريخية مقارنة-**، (كتاب إلكتروني)، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، (د ب)، (د ط)، (د س)، ص43.

[2] أفلاطون: **الجمهورية**، الكتاب الثاني، تر: حنا خباز، دار القلم، بيروت، لبنان، ط5، 1915، ص56.

المنافع بين الناس بصفة عامة لذا نجد أفلاطون قام بتقسيم العمل أو الحرفة إلى ثلاثة أنواع:

أولا بناء المنازل والعمران، **ثانيا** الغزل وصنع الملابس، **ثالثا** الزراعة وتوفير القوت اليومي.

فكرة أفلاطون في تقسيم العمل ضرورية لزيادة كفاءة الأفراد في المدينة بتكليف منهم بالنشاط الذي يتلاءم مع مهاراتهم.

ومن هذا المنطلق بدأ أفلاطون فكرته بتقسيم المجتمع أو الناس إلى طبقات وتخصيص كل طبقة بعمل معين مميز داخل المجتمع، فجاء التقسيم الطبقي كالتالي:

1- **طبقة الحكام(الفلاسفة):** ومهمتها وضع القوانين والعمل على احترامها.

2- **طبقة الجنود(الحراس):** الدفاع وحراسة المدينة ضد أي اعتداءات خارجية.

3- **طبقة عامة الشعب:** وتخص المنتجين فتضم كل من يعملون بالنشاط الاقتصادي ومهمتها إشباع الحاجات المادية.[1]

تعد التقسيمات التي قدمها أفلاطون سواء الخاصة بتقسيم العمل أو بتقسيم المجتمع مهمة جدا بالنسبة للنشاط الاقتصادي داخل الدولة.

ثانيا/ الملكية: ربط أفلاطون مصطلح الملكية بالتقسيم الطبقي للمجتمع وذلك بتوزيع كل طبقة وأملاكها فنجد أن طبقة الفلاسفة والحكام لا يجوز لهم أن يتمتعوا بأي نوع من الملكية، ولا يجوز أن تكون لهم عائلات ولا أسر معينة أو زوجات أو أزواج، لأن أفلاطون يرى أن

[1] أحمد الميناوي: **جمهورية أفلاطون- المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة-**، دار الكتاب العربي، حلب سوريا، ط1، 2010، ص ص82، 83.

الملكية تعوق تحقيق العدالة، ونفس الشيء مع طبقة الجنود أيضا فلا ملكية خاصة حسب أفلاطون ولا أسر ولا عائلات حتى لا ينصرفوا عن أداء واجباتهم ويجب أن يكون زواجهم داخل طبقتهم لفرض النسل حسب حاجة الدولة، وأولادهم يوضعون في مكان مشترك دون معرفة أهلهم، أما بالنسبة لطبقة عامة الشعب(المنتجين) فلهم الحق ببناء مهماتهم وهي طبقة تقوم بالتجارة باعتبارها أشرف مهنة في النشاط الاقتصادي.[1]

ثالثا/ النقود: يرى أفلاطون أن للنقود دور كبير وهام في الحياة الاجتماعية والاقتصادية خاصة باعتبارها وسيلة لتسهيل التبادل لما لها من قيمة في المعاملات، ويعد أفلاطون النقود أداة للتجارة وهي أساس النشاط الاقتصادي.

كما وقف أفلاطون ضد الربا وأباح عدم سداد المال الذي يتم اقتراضه بفائدة، وهذا يرجع إلى الظروف الاقتصادية في تلك المرحلة وخاصة ما يتعلق بالإنتاجية وتخلف القوى المنتجة.[2]

والنقود نوعين نقود محلية مقبولة داخل الدولة فقط، والنقود العامة التي تحتفظ بها الدولة لتغطية الحملات العسكرية والأسفار وغيرها.

المطلب الثاني/ الفكر الاقتصادي عند أرسطو

تناول أرسطو العديد من المشاكل الاقتصادية في عصره وهذا ما طرحه في العديد من مؤلفاته مثل كتاب (السياسة) الذي عالج فيه الموضوع الاقتصادي في العصر اليوناني مدمجا ذلك ببعض المفاهيم الأساسية و الاقتصادية كالدولة والمجتمع، والملكية والنقود.

---

[1] أحمد الميناوي: **جمهورية أفلاطون**، مرجع سابق، ص ص84، 85.

[2] زينب صالح الأشوح: **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص45.

أولا/ الدولة: إن نشأة الدولة يرجع بصفة أساسية إلى الأسرة والتي تمثل الوحدة الاجتماعية الأولى وبالاعتماد على التطور التاريخي بدءا من كون الإنسان كائن اجتماعي يجتمع مع المرأة وينتج النسل الذي يكون الأسرة ومنها العائلة ثم العشيرة ثم القبيلة ومنها القرية ويشكل لنا الدولة، فالإنسان حسب أرسطو حيوان سياسي اجتماعي يميل بطبعه إلى العيش داخل الجماعة كما أن الدولة تعتبر فوق كل فرد فالكل أكبر من الجزء والفرد جزء من الدولة[1].

ثانيا/ الملكية: يعتبر أرسطو من مؤيدي الملكية الخاصة فهو يرى أنها ضرورة اجتماعية لأنها تساهم في العمل الفردي للإنسان بل وتدفعه إلى المبادرة في الأعمال للزيادة في الإنتاج وتنمية الثروات، فأرسطو نادى بالملكية الخاصة ولكن لصالح العامة ولينتفع بها الجميع ولها أهمية ودور كبير في زيادة النشاط الاقتصادي وأيضا ما تحققه من سعادة للفرد.[2]

وهذا ما يوضحه أرسطو في قوله:**" كم تكون السعادة أكبر عندما يشعر شخص ما أن شيئا ما هو ملك خاص له لأن حب الذات هو شعور تفرزه الطبيعة ولا يعطى عبثا... وعندما تكون كل الأشياء مشاعا لن يكون هناك بعد الآن يضرب مثلا للحرية أو يقوم بأي عمل حر لأن الحرية تتوقف على الاستعمال الذي يعتمد على الملكية."**[3]

من خلال هذا القول يتضح لنا أن الملكية التي أرادها أرسطو ترتبط بسعادة الفرد وحريته، فالملكية الخاصة تجعل الفرد حر في جميع مجالات الحياة وخاصة الاقتصادية فيصبح الفرد حر في عمله مما يؤدي إلى تنمية النشاط الاقتصادي في المجتمع.

وللملكية عند أرسطو طرق للحصول عليها وهي ثلاثة طرق أساسية:

---

[1] أرسطو طاليس: **السياسة**، تر: أحمد لطفي السيد، منشورات الجمل، ط1، بيروت، لبنان، (د س)، ص ص95- 100.

[2] المرجع نفسه، ص 112، 113.

[3] المرجع نفسه، ص119.

1- طرق طبيعية: المتمثلة في الفلاحة والصيد وتربية المواشي وغنائم البحر وكل الوسائل التي تتيح إشباع حاجات الإنسان.

2- طرق غير طبيعية: والمتمثلة في التجارة والإقراض بالفائدة وكل الوسائل التي تؤدي إلى الربح وتحقيق الثروات دون أي مجهود معتمد من طرف الفرد.

3- طرق مختلطة: مثل الصناعات الإستخراجية والتحويلية فتتيح استخراج أشياء تشبع حاجات الإنسان مباشرة عن طريق أنشطة ومجهودات بشرية.[1]

وكل هذه الطرق المؤدية للملكية الخاصة تساهم بدورها في تنمية النشاط الاقتصادي للفرد.

ثالثا/ النقود: يرى أرسطو أن النقود ضرورية واعتبرها وسيلة للتبادل، ففي المجتمعات السابقة كانوا يعتمدون على المقايضة كوسيلة لتبادل الخيرات بين المنتجين. ولكن مع اختراع النقود اختفت بدورها المقايضة وأصبحت النقود تلعب دور الوسيط في عملية تداول السلع وقد نشأت النقود لتستخدم في العديد من الوظائف كوسيلة للمبادلات وقياس قيم السلع بمعنى استخدام النقود كوحدات موحدة لقياس قيمة سلعة ما، مثال قيمة هذه السلعة تقدر ب5 وحدات نقدية وقيمة الأخرى تقدر ب500 وحدة نقدية، كما يمكن اعتبار النقود مخزن للقيمة بمعنى يمكن أن نجعلها أداة نحتفظ فيها بمدخراتنا[2]

[1] حمد بن عبد الرحمن الجنيدل: **مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص21.

[2] زينب صالح الأشوح: **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص ص4- 5.

لذا فالنقود هي أساس كل نشاط يقوم به الفرد وخاصة النشاط الاقتصادي باعتبارها وسيلة هامة في عملية التبادل ولتنمية النشاط الاقتصادي.

من خلال طرحنا لمفهوم الاقتصاد في الفلسفة اليونانية وعند أبرز فلاسفتها أفلاطون وأرسطو، نجد أن كلا منهما أعطى فكرته وقدم نظرته حول الموضوع وكل منهما ركز على جانب معين، فنجد بعض الاختلافات بينهما كأفلاطون الذي أرجع نشأة الدولة إلى إشباع حاجات الفرد المادية، بينما أرسطو رأى أن الدولة تنشأ بداية من الأسرة وركز على فكرة الطبع في حد ذاته، وأيضا في فكرة الملكية نجد أفلاطون يلغي الملكية الخاصة التي نادى بها أرسطو في التقسيم الطبقي للمجتمع، أولاها طبقة الجنود فقط، ولكن هذه تبقى اختلافات ثانوية لا تمنع من وجود نقاط مشتركة بينهما فكلاهما درس المشكلات الاقتصادية من خلال علاقتها بالسياسة والأخلاق ولم تدرس كعلم مستقل بذاته، ولكن هدفهما واحد وهو تنمية النشاط الاقتصادي وتحقيق الثروات في المجتمع مت خلال عمل الفرد.

المبحث الثالث/ مفهوم الاقتصاد في الفلسفة الإسلامية (الفارابي، ابن تيمية)

تعتبر الفلسفة الإسلامية امتدادا للفكر الإنساني بل وتقدما له في بعض النواحي، لما شهدته من حركات فلسفية واسعة في مجال الفكر السياسي ولاقتصادي، لذا فقد تناول فلاسفة الإسلام العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية، ومن بين هؤلاء الفلاسفة نجد الفارابي وابن تيمية، فما مفهوم الاقتصاد عند كل منهما؟

المطلب الأول/ الفكر الاقتصادي عند الفارابي: هو أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان الفارابي(870- 950م)[1] الملقب بالمعلم الثاني بعد أرسطو تأثر كثيرا بفلاسفة اليونان، وتناول العديد من المشاكل الاقتصادية، لم يتطرق إلى الاقتصاد كعلم مستقل بذاته وإنما عالجه في إطار الواقع الاجتماعي للإنسان داخل المدينة وهذا ما يوضحه لنا في أشهر كتبه" آراء أهل المدينة الفاضلة".

أولا/ أهمية الاجتماع البشري: يرى الفارابي أن الإنسان مدني بطبعه، لا يستطيع أن يعيش بمفرده، وذلك لأنه بحاجة إلى الآخر لتحصيل كمالاته، فالإنسان له كمالات فطرية عليه تحصيلها، ولكن الإنسان عاجز لوحده لأنه يحتاج إلى مساعدة أناس آخرين والسعادة هي أفضل الكمالات عند الفارابي، ويحققها الفرد عن طريق الآخر، فالفرد إذا بلغ كماله حقق السعادة الدنيوية والأخروية، بمعنى أن الفرد بحاجة إلى تعاون الآخر[2] وهذا ما يوضحه لنا الفارابي في قوله: **" وكل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج في قوامه في أن يبلغ أفضل كمالاته إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم كلها وحده، بل يحتاج إلى أن قوم**

[1] محمد عبد القوي مقبل: **مدخل إلى الفلسفة العربية الإسلامية**، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، (د ب)، ط1، 2010 ص41.

[2] مصطفى سيد أحمد صقر: **نظرية الدولة عند الفارابي(** دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابي السياسية **)**، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، (د ط)، 1919، ص14.

يقوم له كل واحد منهم بشيء، مما يحتاج إليه، وكل واحد بالنسبة لكل واحد آخر بهذه الحال. "[1]

وهذا يعني أن للإنسان مجموعة من الاحتياجات لا يمكنه أن يؤديها بمفرده، بل يحتاج إلى مساعدة الآخرين، لذا فالاجتماع ضروري ومهم جدا في حياة الفرد من أجل التعاون وتلبية حاجيات الإنسان، والهدف منه بلوغ الكمال وتحصيل السعادة وتحقيق الثروات أيضا عن طريق الزيادة في النشاط الاقتصادي للفرد.

ويقسم الفارابي الاجتماع إلى نوعين مجتمع كامل وهو يضم ثلاثة أنواع هي:

1- العظمى: ويقصد بها اجتماع جميع الأمم في المعمورة، ويعد هذا النوع أكمل أنواع الاجتماعات.

2- الوسطى: ويقصد بها اجتماع كل أمة على حدى أي اجتماع أمة في جزء من المعمورة.

3- الصغرى: ويقصد بها اجتماع أهل المدينة في جزء من مسكن أمة.

أما المجتمع غير الكامل فيضم اجتماع أهل القرية، واجتماع أهل المحلة، اجتماع في سكة ثم اجتماع في منزل.[2]

إن الفارابي كان دقيق جدا في معالجته للواقع الاجتماعي، وهذا ما بينته التقسيمات التي قدمها وصولا إلى أن التعاون الاجتماعي وتحصيل السعادة يكون في المجتمعات الكاملة

[1] أبو نصر الفارابي: **آراء أهل المدينة الفاضلة**، تحقيق: ألبير نصري نادر، دار المشرق (المطبعة الكاثوليكية)، بيروت لبنان، ط2، 1986، ص118.

[2] أبو نصر الفارابي: **السياسة المدنية** ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، ط1، (د س)، ص ص70، 71.

فقط، أما المجتمعات غير كاملة فإن الكمال فيها لا يتحقق بصورة كاملة، ويعتبر الفارابي أول من تحدث عن المجتمع الكامل ولم يذكره فلاسفة اليونان قبله.

ثانيا/ المدينة الفاضلة: بالنسبة للمدينة الفاضلة التي أرادها الفارابي، والتي سعى إلى تحقيقها، وذلك بالوصول إلى الكمال وتحصيل السعادة للفرد عن طريق قيام كل فرد بحاجاته الأساسية، لذلك يشبّه المدينة بالبدن الصحيح التام، فالفارابي ركز في مدينته على فكرة التعاون والاجتماع، والتعاون هنا يكون بالمعرفة والعمل في كل شيء، وذلك بقيام كل عضو من أعضاء المدينة بعمل معين وإتقانه بهدف تحصيل الكمال والسعادة والبدن أيضا يقوم فيه كل عضو من الأعضاء بعمل معين وتتعاون أعضاءه بهدف حفظ الحياة، إذن فلكل منهما هدف، والرئيس في المدينة يقابل القلب في البدن وتبقى الأعضاء الأخرى تتدرج مراتبها سواء في المدينة أو البدن[1] والفرق بينهما يوضحه الفارابي في قوله:" **غير أن أعضاء البدن طبيعية، والهيئات التي لها قوى طبيعية، وأعضاء المدينة وإن كانوا طبيعيين، والملكات التي يفعلون بها أفعالهم ليست طبيعية بل إرادية**"[2]

بمعنى أن الأفعال التي يقوم بها أجزاء المدينة تكون بإرادتهم وحريتهم أما التي يقوم بها أعضاء البدن فهي طبيعية وليست إرادية.

يقسم الفارابي أهل المدينة الفاضلة إلى ثلاث طبقات :

1/ حكماء المدينة الفاضلة الذين يعرفون الحقائق ببراهين وببصائر أنفسهم أي بالحدس والأدلة البرهانية.

[1] علي عبد الواحد وافي: **المدينة الفاضلة للفارابي**، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، (د ط)، (د س) ص43.

[2] أبو نصر الفارابي: **آراء أهل المدينة الفاضلة**، مرجع سابق، ص43.

2/ يليهم من يعرفون هذه الأشياء بالأدلة العقلية التي يقدمها لهم هؤلاء الفلاسفة فهم أتباع لهم ويسيرون على تصديقهم.

3/ والباقون يعرفون هذه الحقائق بالمثالات التي يحاكيها أي التشبيهات[1].

هذه أبرز التقسيمات الطبقية التي قدم الفرابي في مدينته الفاضلة.

وللمدينة الفاضلة مايضادها من مدن غير فاضلة تتمثل في أربعة أقسام(مدن)

1/ المدينة الجاهلة وهي التي يعرف أهلها السعادة الحقيقية.

2/ المدينة الفاسقة والتي عرف أهلها السعادة والله.

3/ المدينة المبدلة وهي التي كانت آراء أهلها من آراء المدينة الفاضلة، ولكن تبدلت وأصبحت آراء فاسدة.

4/المدينة الضالة وهي التي لها اعتقادات فاسدة حول الله والعقل الفعال[2].

المطلب الثاني/ الفكر الاقتصادي عند ابن تيمية: هو تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين بن عبد السلام بن تيمية الملقب بشيخ الإسلام (661- 628)[3]، تناول العديد من المواضيع في شتى المجالات ومن أهمها المجال الاقتصادي الذي أبدى فيه الكثير من الآراء الاقتصادية الهامة والتي استقاها من الشريعة الإسلامية.

[1] مصطفى النشار: **تطور الفكر السياسي القديم** (من صولون حتى ابن خلدون)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، مصر، ط1، 1999، ص261.

[2] علي عبد الواحد وافي: **المدينة الفاضلة للفارابي**، مرجع سابق، ص ص77- 78.

[3] أبي عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان: **حول حياة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله**، مكتبة المنار، (د ب)، ط2 2002، ص6.

ويعرف ابن تيمية الاقتصاد بأنه" **تدبير الأمور الدينية والدنيوية دون إفراط ولا تفريط**"[1]، هذا وقد ربط ابن تيمية الاقتصاد بالعبادة باعتبار الهدف العام من الخلق وهو العبادة لقوله عزوجل:" **وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإنْسَ إلاَّ لِيَعْبُدُونْ**"[2] فالاقتصاد هو الصفة المشتركة بين كل أعمال العبادات، والأصل في العبادات هو التوسط والاعتدال، فالعبادة لا يمكن أن بأي ضرر للإنسان فهي واجبات معتدلة، والاقتصاد مأخوذ من القصد أي الاعتدال والوسطية في جل الأمور دون إفراط أو تفريط[3].

بمعنى أن الاقتصاد لا يخرج عن نطاق الدين فهو يرتبط بكل ما حث عليه الشرع وتحديدا العبادات، فهو لا يقتصر على الأمور الدنيوية بل يشمل الدينية والدنيوية، ويأخذ الاقتصاد معنى الاعتدال معنى الاعتدال والتوسط وهذا ما حث عليه الإسلام لقوله تعالى:" **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمُ أُمَةً وَسَطًا**"[4].

تقوم آراء ابن تيمية الاقتصادية على مجموعة من القواعد والأسس المستمدة من الشرع فهو انطلق من خلفية إسلامية وطبقها في المجال الاقتصادي، حيث استقى من تعاليم الشريعة الإسلامية كل ما يمكن أن يحقق له النجاح والازدهار الاقتصادي وذلك بإتباع ما جاء فيها.

فمثلما تتعارض الحسنات والسيئات في الشريعة كذلك تتعارض المصالح والمفاسد في الاقتصاد وتكون الأولوية للراجح في كل منهما، ولذلك قدم ابن تيمية بعض الحلول حتى لا نقع في الخسائر في المجال الاقتصادي وذلك من خلال تخفيف الشر أو القضاء عليه

---

[1] فريد عمار: **المفاهيم الاقتصادية عند شيخ الإسلام ابن تيمية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية(إلكترونية)، العدد16 مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، 2013، ص14.

[2] سورة الذاريات: الآية/ 57.

[3] عبد الحي أبرو: **جوانب من الفكر الاقتصادي عند ابن تيمية**، https://platform.almanhal.com، 2020/06/16 10:05.

[4] سور البقرة. الآية/ 143.

نهائيا، كما أنه لا يمكن أن ننكر المنكر بما هو أكثر منه منكرا وكذلك لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وكذلك ما لا يتم المباح إلا به فهو مباح وحكم البدل هو حكم المبدل منه، وكل هذه الأصول والتعاليم المستنبطة من الشريعة الإسلامية حسبه بإمكانها أن تساعد الاقتصادي في تجاوز جل المعضلات الاقتصادية.[1]

نلحظ أن ابن تيمية يقر أنه من الضروري إتباع جل الأصول والأحكام التي نص عليها الشرع باعتبارها أحكام دينية صحيحة تتوافق والواقع الاقتصادي داخل المجتمع، وقد استدل على ذلك بالعديد من الأحكام الشرعية مثل تعارض الحسنات مع السيئات وما يقابلها في الناحية الاقتصادية تعارض المصالح مع المفاسد وإقراره أن الأولوية تمنح للراجح منهما، وهذا يؤكد على أن ابن تيمية يرى أن تطور الاقتصاد وازدهاره يكون بالرجوع إلى أصول الدين الإسلامي.

أولا/ حاجة الإنسان إلى الشرع وضرورة الاجتماع: يرى ابن تيمية أن الإنسان لا يمكنه ممارسة حياته خارج نطاق ما يدعو إليه الشرع، باعتباره الأساس الوحيد الذي يجعل الإنسان يميز بين ما هو ضار وما هو نافع، لذا فالشرع ضروري في حياة الإنسان ولتحقيق احتياجات الفرد[2].

كما أنه من الضروري للإنسان العيش في وسط اجتماعي، فالإنسان كما يقال مدني بالطبع لا يمكنه التأقلم خارج إطار المجتمع لسعيه الدائم نحو تلبية الكثير من الحاجات الضرورية في حياته اليومية التي لا يمكنه الاستغناء عنها والتي ترتبط أو تتطلب وجود الآخر كتحصيل منفعة الفرد وابتعاده عن كل ما يضره، فالإنسان بتعاونه مع الآخر يجلب

[1] عبد العظيم الإصلاحي: **مبادئ الاقتصاد الإسلامي- نصوص اقتصادية مختارة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية-** مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 1429هـ، ص21.

[2] مرجع نفسه، ص24.

كل ما هو صالح ويتجنب كل ما هو فاسد. يقول ابن تيمية:**" فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض"**[1].

نلحظ من كل هذا أن الإنسان اجتماعي وأن وجود الآخر مرتبط بمتطلبات الفرد المتعددة والتي يعجز عن تلبيتها بمفرده إلا بتدخل الآخر، فالإنسان في حياته اليومية معرض للضرر ولأي سوء كان، وهنا تكمن أهمية دور الآخر بالتعاون والتناصر من أجل التصدي لأي ضرر أو مفسدة وجلب كل ما هو نافع وصالح للفرد.

ثانيا/ طرق الكسب: يرى ابن تيمية أن الأخذ بالأسباب مع التوكل على الله وجب من أجل طلب الكسب وتحصيل الرزق، فنعم الله كثيرة ومتعددة والتي تجعل الإنسان في سعي دائم للانتفاع بها واستثمار ما في الكون من خلق الله من أجل الحصول على الرزق[2].

وهذا يبرز لنا قدرة الله عزوجل في تحصيله الرزق للعبادة، فإن قدّر لإنسان أن يرزقه ألهمه السعي والاكتساب من أجل تحصيل ما كتبه له عن طريق الاكتساب.

والسعي عند ابن تيمية سعيان، سعي خاص بالأنشطة المتنوعة التي يقوم بها الفرد ويحصّل من خلالها رزق، أما السعي الثاني فهو يربط الإنسان بخالقه ويكون عن طريق التوكل والدعاء أو الإحسان إلى الخلق، فإن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه[3].

وهذا يعني أن الله أنعم على عباده نعم متعددة ومختلفة تساهم بدورها في تلبية حاجات

---

[1] محمد المبارك: آراء **ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي**، مكتبة المهتدين، دار الفكر، (د ب) ط3، 1980، ص28.

[2] تقي الدين أحمد بن تيمية الحرّاني: **مجموعة الفتاوى– كتاب توحيد الألوهية–**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، (د ب)، ط1، 1998، ص32.

[3] عبد العظيم الإصلاحي: **مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص47.

الفرد بعد استثمارها، كما أن التوكل على الله وطلبه بالدعاء والتحلي بكل خلق حسن من المساعي لكسب الرزق حسب ابن تيمية، فالله عزوجل يحث على الإحسان والتعاون بين العباد.

ثالثا/ الدولة: يرجع ابن تيمية الدولة إلى أصول إسلامية، باعتبارها مؤسسة تضبط الاجتماع الإنساني بإتباعها كل ما دعا إليه الشرع، لأن صلاح الدنيا والآخرة في طاعة الله ورسوله.

وللدولة دور مهم في حياة الفرد الاقتصادية بممارستها العدل باعتباره أساس النجاح في الدنيا والآخرة، وتجنب كل ضرر يمس المجتمع أو الفرد، كما أنها تقوم بإلزام أفراد المجتمع على التعاون والعدل والتحلي بكل السلوكيات والأخلاق الحسنة التي تمنح كل ذي حق حقه دون ظلم. كما لها الحق في التدخل في حمل النشاطات المختلفة في السوق ولكن في إطار مبدأي الحرية والأخلاق.

وأطلق لفظ الحسية على المؤسسة التي تضبط حياة الناس من مختلف الجوانب سواء دينيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا. والحسية هي رقابة إدارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين مختصين لمتابعة نشاط الأفراد.[1]

نرى من كل هذا أن الدولة ضرورية لما لها من دور هام في حياة الفرد وخاصة الاقتصادية، فالدولة تهدف لحماية الفرد والمجتمع وتسعى لتحقيق مصالح العامة، وذلك بمراعاة أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وما فيها من قيم اقتصادية مثل العدل والإحسان والكثير من القيم الخلقية، ولا يتوقف دور الدولة هنا فقط بل لها حرية التدخل في النشاط

[1] عبد العظيم الإصلاحي: **مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص186، 187.

الإنتاجي والخروج منه وحرية تنقل عوامل الإنتاج في السوق، ولكن تبقى هذه الحرية مقيدة بقيود تشريعية مستمدة من الأحكام الشرعية.

نخلص من خلال تعريفنا لمفهوم الاقتصاد في الفلسفة الإسلامية إلى أن الاقتصاد باعتباره يخص نشاط الفرد المختلف داخل المجتمع والذي يهدف من خلاله إلى تلبية حاجاته وتحقيق جل متطلبات الحياة، والنظام الاقتصادي الأنسب هو الذي يتبع كل أصول الشريعة الإسلامية باعتبارها أساس قيام الأخلاق الحسنة وأهمها العدل والذي يعتبر أهم صفة مساهمة في تطور النظام الاقتصادي.

الفصل الثاني

علاقة الاقتصاد بالسياسة عند ابن خلدون وموقفه من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

- المبحث الأول/ حياة ابن خلدون ومكانته العلمية
- المبحث الثاني/ علاقة الاقتصاد بالسياسة عند ابن خلدون
- المبحث الثالث / موقف ابن خلدون من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

إن التاريخ البشري يشهد أن الفكر العربي الإسلامي قد أنجب علماء ومفكرين كانت لهم مكانتهم المميزة وسط الساحة العلمية والفكرية، إذ أن من الملاحظ جدا أن الكثير من علماء العرب قد كانوا سباقين في العديد من بحوثهم ودراساتهم العلمية لعلماء الغرب ممن تنسب إليهم إلى يومنا هذا علوم كان لعلمائنا الفضل في الكشف عنها والتنويه إليها، هذا ويعد ابن خلدون أحد أهم قادة الفكر العربي الذين ساهموا وبشكل بارز في التنقيب والتطرق إلى مواضيع تعد موضوع الساعة في حياتنا، ومن بين تلك المواضيع ما تعلق منها بالاقتصاد، فابن خلدون كان له موقف خاص بناه وفق أسس، وهذا ما سيتجلى في هذا الفصل.

المبحث الأول/ حياة ابن خلدون ومكانته العلمية

قبل التعمق في مسألة الاقتصاد لابن خلدون وطرح أهم أفكاره وأبرز إسهاماته في المجال الاقتصادي، لا بد أن نعرف من يكون وذلك بإبراز لمحة عن حياته ورحلاته التي مر بها في حياته، فلربما لها أثر في فكره الاقتصادي.

أولا: التعريف بابن خلدون

1- نسبه: "هو ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي، ويتصل هذا النسب إلى وائل بن حجر الصحابي الذي وفد على النبي صلى الله عليه وسلم فبسط له رداءه وأجلسه عليه ودعا له"[1]

ويقول ابن خلدون:**" لا أذكر من نسبي إلى خلدون غير هؤلاء العشرة، ويغلب على الظن أنهم أكثر وأنه سقط مثلهم عددا، لأن خلدون هذا هو الداخل إلى الأندلس، فإن**

[1] محمد الخضر حسين: **حياة ابن خلدون ومثل من فلسفته الاجتماعية**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر (د ط)، 2012، ص10.

كان أوّل الفتح فالمدة لهذا العهد سبعمائة سنة، فيكونون زهاء العشرين ثلاثة لكل مائة ونسبنا حضرموت من عرب اليمن إلى وائل بن حجر من أقبال العرب معروف وله صحبة."[1]

2- مولده: في غرة رمضان (27 مايو 1332) ولد عبد الرحمن ابن خلدون في مدينة تونس، قرأ القرآن وهو يافع على يد المُكتب أبي عبد الله محمد بن سعد بن بُرّال، وتلقى العربية على يد أبيه وأبي عبد الله محمد بن العربي الحصايري، وأبي العباس أحمد بن القصار وأبي عبد الله محمد بن بحر، ثم قرأ الحديث مع شمس الدين أبي عبد الله محمد بن جابر بن سلطان القيسي الوادياشي، وأخذ الفقه عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله الجياني، وأبي القاسم محمد القصير، وأبي عبد الله محمد بن عبد السلام.[2]

يعد ابن خلدون من أبرز العلماء العرب والمسلمين لطلبه وتلقيه العديد من العلوم المختلفة والمتعددة، فهو لم يكتف بالتخصص في علم من العلوم بل درس جميع العلوم وأفرد فيها، إذ أنه يقول عن العلوم العقلية أنه تلقاها في ولاية تلمسان هذا ما أكده في قوله

" ومنهم شيخ العلوم العقلية أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الآبلي أصله من تلمسان وبها نشأ وقرأ كتب التعاليم وحذق فيها فلما قدم على تونس في حملة السلطان أبي الحسن لزمه وأخذ عنه الأصليين والمنطق وسائر الفنون الحكمية والعقلية."[3]

ثالثا/ مؤلفاته وآثاره العلمية: أتى ابن الخطيب في كتاب (الإحاطة في أخبار غرناطة) على بعض مؤلفات ابن خلدون فقال: **" شرح البردة شرحا بديعا دل به على انفساخ ذرعه،**

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا**، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، (د ب)، (د ط)، 1979، ص ص2- 3.

[2] عبد الرحمن بدوي: **موسوعة الفلسفة**، ج2، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص1.

[3] عبد الرحمن ابن خلدون: **التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا**، مصدر سابق، ص20.

ولخص كثيرا من كتب ابن رشد، وعلق السلطان – يعني ابن الأحمر– أيام نضره في العقليات تقييدا مفيدا في المنطق، ولخص محصل الإمام فخر الدين الرازي، وألف كتابا في الحساب وشرع في هذه الأيام في شرح الرجز الصادر عني في أصول الفقه بشيء لا فوقه في الكمال. "[1]

أما الكتاب الذي اشتهر به ابن خلدون فيما بعد فهو تاريخه العام الذي يروي فيه تاريخ العالم منذ بدء الخلق إلى غاية نهاية القرن الثامن، غير أنه وبعد رحلته إلى مصر واحتكاكه بالمشرق أتم مؤلفه وأسماه كتاب (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) وينقسم إلى ثلاثة أقسام، يتضمن الأول تمهيدا في درس التاريخ ومقدمة في الحضارة، أما الثاني فقد تناول فيه تاريخ العرب وغيرهم من الشعوب منذ بدء الخليقة إلى القرن الثامن، أما الثالث فقد اشتمل على تاريخ[2] كتاب "وصف بلاد المغرب" كتبه لتيمورلنك عند اجتماعه معه خارج دمشق على إثر محاورة دارت بينهما، وقد سأله عن المغرب وبلاده فوصف ابن خلدون له المغرب وحدوده وبلاده الرئيسية وصفا موجزا، فقال تيمورلنك: لا يقنعني هذا وأحب أن تكتب لي بلاد المغرب كلها، فكتب له ابن خلدون بعد انصرافه من المجلس، ولم تصل أي نسخة منه.[3]

كتاب" تذكير السهوان" هو رسالة في شرح حديث روته أسماء بنت عيسى– رضي الله عنها– سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم– " بئس العبد عبد تخيل واختال ونسى

[1] محمد الخضر حسين: **حياة ابن خلدون ومثل من فلسفته الاجتماعية**، مرجع سابق، ص26.

[2] طه حسين: **فلسفة ابن خلدون الاجتماعية**، تر: محمد عبد الله عنان، مطبعة الاعتماد، مصر، ط1 1925، ص ص26، 27.

[3] عبد الرحمن ابن خلدون: **التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا**، مصدر سابق، ص411، 412.

الكبير المتعال" وقد ورد ذكر هذه الرسالة في مزيل الملام عن حكام الأنام، مما يدل على أنها سابقة عليه وتوجد نسخة منقولة عن خط ابن خلدون نفسه.[1]

تعتبر هذه أبرز مؤلفات ابن خلدون التي تحدث عنها ونسبت إليه.

ثانيا/ منهجه: يعرف المنهج حسب ما ورد في معجم جميل صليبا بأنه: **"الطريق الواضح والسلوك البين، والسبيل المستقيم الذي يوصل الباحث إلى تحقيق هدفه. "**[2] فالمنهج هو ما يتبعه الباحث في دراسته لظاهرة ما من أجل الوصول إلى حقائق معينة والمناهج تتعدد وتختلف باختلاف الموضوع، فلكل موضوع منهج يلزم إتباعه.

ويعد منهج ابن خلدون الذي سلكه مختلفا ومتميزا عن سابقيه، إذ أنه تميز بالبحث عن المسببات والأسباب وصولا إلى النتائج، فالتحليل والتعليل من أهم ما يساهم في الكشف عن الحقائق العلمية وتفسير الظواهر الطبيعية.[3] وهذا ما تحدث عنه في مقدمته:**" لا يزيد أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى وفي باطنه نظر وتحقيق**

وتعليل الكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة، عريق وجدير بأن يعد في علومها هو خليق. "[4] ومن خلال ملاحظتنا لهذا القول نجده يشمل مجموعة من الخطوات أو العناصر المهمة والتي يراها ابن خلدون كقواعد لبناء منهجه العلمي كالنظر والتحقيق والتعليل والتدقيق والعلم بكيفيات الوقائع والأسباب

---

[1] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، رسالة دكتوراه، قسم الشريعة، كلية العلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014- 2015، ص78.

[2] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، ج2، مرجع سابق، ص435.

[3] الطيب داودي: **المنهج العلمي في التحليل الاقتصادي الخلدوني**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، مج27، العدد4، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص47.

[4] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، ج1، مصدر سابق، ص4.

والأصالة في الحكمة والجدارة بالعلم، فتفسير الظواهر عند ابن خلدون يتميز بالصفات التي ذكرها في قوله من أجل دراسة واضحة ودقيقة والوصول إلى حقيقة علمية.

كما نجد ابن خلدون في مقدمته يقوم بتحليل المسائل الاقتصادية معتمدا في ذلك على التحليل والتدقيق في الوقائع، فيقوم بتحليل الواقعة وتمحيصها وتحديد علاقتها بالاجتماع والسياسة، وربط النشاط الاقتصادي المتنوع بسلوكات الفرد داخل المجتمع مع إبراز طبيعة المجتمع وقيمة الثروة لذلك البلد مبينا الاختلاف من حيث التقدم والتخلف الاقتصادي.

معتمدا على الملاحظة واستقراء الظاهرة المراد دراستها وتحليلها إلى أن نصل إلى استنباط قواعد عامة تحكم النشاط الاقتصادي وتعتبر هذه القواعد العامة كنتيجة تم التوصل إليها عن طريق التحليل.[1]

والملاحظ أن ابن خلدون أنشأ منهج علمي يتميز بالدقة والموضوعية، باحثا في الأسباب والمسببات وصولا إلى نتائج وتحليلها، وهذا المنهج يقوم على مجموعة من الأسس ومن أبرزها اثنين وهما:

1- الشك:" وهو ما استوى طرفاه وهو الوقوف بين الشيئين لا يميل القلب إلى أحدهما، فإذا ترجح أحدهما ولم يطرح الآخر فهو ظن، فإذا طرحه فهو غالب الظن وهو بمنزلة اليقين." [2]

وقد اعتمد ابن خلدون على الشك منتقدا به ما سبقه من كتاب ومؤرخين وصولا إلى اليقين العلمي، ولأنه اعتبر علمهم مزيج بين ما يصدقه العقل ويقبله المنطق وبين ماهو إلى

[1] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، مرجع سابق، ص86.

[2] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، ج1، مرجع سابق، ص705.

الخرافة والأساطير أقرب[1]، حيث يقول: **" فلا تثقن بما يلقى إليك من ذلك وتأمل الأخبار واعرضها على القوانين الصحيحة يقع لك تمحيصها بأحسن وجه. "**[2]

والمقصود من كل هذا أن للشك دورا بالغ الأهمية في بناء الحقيقة والوصول إلى اليقين وأصبح خاصية ضرورية لكل باحث، ويتجسد ذلك من خلال النقد والتحليل والتمحيص، فلا يتقبل كل شيء إلا وأخضعه لموضع الشك، ولعل هذا ما قام به ابن خلدون حينما اعتبره سمة أساسية لبلوغ الحقيقة، وذلك من خلال ممارسة النقد للمعارف السابقة حتى يتوصل في النهاية لحقيقة علمية، وهكذا فإن الشك هو وسيلة اعتمدها ابن خلدون للكشف عن الزيف وبلوغ اليقين.

ومن المسائل التي مارس فيها ابن خلدون الشك نجد المسألة الاقتصادية وتحديدا في ثبوت الأسعار فابن خلدون يرى أن الأسعار في تغير ولا يمكن أن تبقى ثابتة، لأن الأسعار تتأثر بالكميات المتوقعة فالمشتري إذا توقع أن هناك نقص وانخفاض في إنتاج أي نوع من السلعة في المستقبل فإن أسعار تلك السلعة ستشهد ارتفاعا في الوقت الحاضر.[3]

بمعنى أن توقع أي انخفاض في أي إنتاج يجعل المشتري يتهافت إلى شراء ذلك المنتوج، مما يؤدي بالبائع إلى زيادة السعر وهنا نرى أن هناك تغير في الأسعار وبالتالي لا يمكن أن تظل في وتيرة واحدة.

ويعتبر الحكم على الظواهر والتقليد من الأمور التي دفعت ابن خلدون للشك من أجل الكشف عن الحقيقة العلمية، فهو يطالب بالبحث في مضمون الشيء وجوهره لا شكله

---

[1] الطيب داودي: **المنهج العلمي في التحليل الاقتصادي الخلدوني**، مرجع سابق، ص ص55- 56.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، ج1، مصدر سابق، ص14.

[3] الطيب داودي: **المنهج العلمي في التحليل الاقتصادي الخلدوني**، مرجع سابق، ص56.

الخارجي، فلا يجب الأخذ بعوارض الأشياء لأن ما نراه من الخارج لا يعبر لنا بالتحديد عما يوجد في الداخل، فأحيانا نلمس نوع من الالتباس والغموض لا نستطيع ملاحظته ظاهريا، كما نهى عن التقليد وإتباع السابقين إلا بعد النظر والتمعن في مقولاتهم وعلمهم ومعرفتهم من أجل بيان الحقيقة اليقينية[1]، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: **" فربما يسمع السامع كثيرا من أخبار الماضين، ولا يتفطن لما وقع من تغير الأحوال وانقلابها فيجر بها أول وهلة على ما عرف ويقيسها بما شهد، وقد يكون الفرق بينهما كثيرا فيقع في مهواة الغلط"**[2]، وما نلحظه من أن العالم في تغير مستمر وعلى الإنسان أن لا يتقبل أي فكرة يقال عنها صحيحة، فما جاء به السابقين من معرفة وعلم كان صحيحا في زمنهم ومع مرور الوقت فإن الظروف تغيرت والأحوال تبدلت وليس ما صدق منذ سنوات يبقى صادقا إلى اليوم فالعالم في تطور واكتشاف مستمر لا يمكن ربطه بالماضي فقط لذا يحذرنا ابن خلدون من التأكد من أي معرفة أو علم نتلقاه لكي لا نقع في الخطأ.

2- الواقعية الاجتماعية والاقتصادية: تعتبر من الأسس المهمة في المنهج الذي اعتمده ابن خلدون، الذي تناول العديد من المواضيع المختلفة في مقدمته منطلقا من الواقع، فقد تكلم عن الإنسان والمجتمع وضرورة الاجتماع الإنساني أو ما يطلق عليه بالعمران البشري، فالفرد لا يستطيع أن يعيش في عزلة عن المجتمع لأنه بحاجة إلى أبناء جنسه من أجل تحصيل حاجاته كالدفاع عن النفس وطلب القوت والعديد من الأمور الأخرى التي يعجز الفرد عن القيام بها لوحده، فابن خلدون أبرز لنا نوعين من الواقع ومدى صلتهما ببعضهما، واقع اجتماعي تمثل في الفرد وحاجاته للآخر وللاجتماع، وواقع اقتصادي تمثل في تقسيم العمل[3].

---

[1] الطيب داودي: **المنهج العلمي في التحليل الاقتصادي الخلدوني**، مرجع سابق، ص58.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، ج1، مصدر سابق، ص29.

[3] الطيب داودي: **المنهج العلمي في التحليل الاقتصادي الخلدوني**، مرجع سابق، ص ص59، 60.

وهذا يعني أن الإنسان بحاجة إلى المجتمع لتلبية حاجاته، فالاجتماع الإنساني يوفر ويضاعف الإنتاج الاقتصادي بمعنى أن النمو الاقتصادي مرتبط بالاجتماع الإنساني في الواقع.

فكل من الشك والواقعية الاجتماعية والاقتصادية من أهم الأسس التي بنى عليها ابن خلدون منهجه، لكن عدم تطرقنا إلى الأسس الأخرى لا يقلل من قيمتها أو يعني أ،ها غير مهمة، وإنما طبيعة البحث أو الموضوع جعلتنا نركز على هاذين الأسسين كأبرز الأسس التي اعتمدها ابن خلدون في المنهج.

المبحث الثاني/ علاقة الاقتصاد بالسياسة عند ابن خلدون

المطلب الأول/ مفهوم الاقتصاد عند ابن خلدون: يعتبر ابن خلدون من أشهر مفكري الاقتصاد، بل هناك من يطلق عليه مؤسس علم الاقتصاد لتناوله الكثير من المسائل الاقتصادية، وهذا ما توضحه أبرز مؤلفاته " المقدمة" لاسيما الباب الخامس من مقدمته الذي تناول فيه آراءه الاقتصادية، جاعلا من الفكر الاقتصادي فرعا من مقدمته، كما أنه سبق العديد من المفكرين المحدثين الذين نسب إليهم هذا العلم على غرار آدم سميث الذي يعتبر مؤسس علم الاقتصاد، غير أن التاريخ يبين خلاف ذلك فابن خلدون سبق آدم سميث بأربعة قرون في تأليفه للمقدمة التي ظهرت في منتصف عام 1376، في حين صدر مؤلف (ثروة الأمم) لسميث عام 1776[1]، ومن هذا يتضح أن ابن خلدون كان أول مفكر اقتصادي حيث تطرق للعديد من المواضيع الاقتصادية قبل العديد من المفكرين.

[1] أحمد سبع: **دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد7 2016، ص154.

وقد ربط ابن خلدون أفكاره الاقتصادية بضرورة الاجتماع البشري، لأن الإنسان بحاجة دائمة إلى الآخر ولا يمكنه الاستغناء عنه، لوجود مجموعة من الأمور والأعمال التي يعجز الإنسان عن القيام بها لوحده، بل يلزم وجود الآخر، فالإنسان بحاجة إلى الغذاء واللباس والمأوى وإلى العديد من الأشياء الضرورية التي تتطلب الآخر.[1]

والاجتماع عند ابن خلدون نوعين: اجتماع يدوي واجتماع حضري، والفرق بينهما في الدرجة، فالناس حسب ابن خلدون يتعاونوا ويجتمعوا من أجل تحصيل حاجات الإنسان المتعددة بداية بالأشياء الضرورية وصولا إلى الأشياء الكمالية، لذلك نجد النشاط اقتصادي الرئيسي في مرحلة البداوة هو الفلاحة، الزراعة، والرعي وتعد من الأنشطة المحققة للربح وهذه الأرباح تزيد من رفاهية الإنسان وتجعله غير مقتنع بالضروري، بل وتدفعه إلى السعي نحو تحقيق الكمالي، بحيث يصبح الفرد في سعي دائم نحو الجديد لأن الكمالي عنده يصبح ضروري وهكذا، ويسمي ابن خلدون هذه المرحلة بمرحلة الانتقال من حال البداوة إلى حال الحضارة ويعتبرها تطورا للمجتمعات الإنسانية.[2]

ويعرف ابن خلدون الاقتصاد بقوله المعاش والمعاش هو ابتغاء الرزق والسعي إلى تحصيله، ويطلق ابن خلدون لفظ المعاش على الاقتصاد باعتبار أن لهما نفس المعنى[3].

بمعنى أن ابن خلدون يرى أن السعي إلى تحصيل الرزق وطلب المعاش يعد نشاط اقتصادي.

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، ج2، مصدر سابق، ص45.

[2] نجلاء عبد الحميد راتب: **الاقتصاد والمجتمع**، المستوى الأول، فصل دراسي أول، كلية الآداب، جامعة بنها، (د ب)، (د س)، ص27.

[3] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص428.

والمعاش عند ابن خلدون مرتبط بالعمران البشري فهو يزداد بزيادته ويقل بنقصانه لأن زيادة العمران تزيد أيضا في العمل الفردي في المجتمع، بحيث تكثر الأنشطة الاقتصادية وترتفع نسبة الإنفاق، وذلك يؤدي مباشرة إلى تحقيق الرزق، وتحقيق الرزق بطبيعة الحال يؤدي من جديد إلى زيادة الإنفاق عن طريق العمران، والعمران يؤدي إلى كثرة الرزق من جديد وهكذا كل حلقة تؤدي إلى حلقة جديدة إلى أن تكتمل الدورة، فالترف يؤدي إلى العمران والعمران يؤدي إلى العمل، والعمل يوفر الرزق وهكذا تتكامل عوامل النمو الاقتصادي في حركة متصلة.[1]

نرى من خلال هذه الحلقة أن هناك عملية تفاعلية بين مجموعة من العناصر المرتبطة بالمعاش داخل إطار واحد، فالفرد يقوم بنشاطه المخصص له داخل المجتمع من أجل تحصيل الرزق والرزق لا يوجد إلا بوجود العمل وهذا الأخير لايوجد إلا بوجود الفرد وكل هذا يؤدي بالضرورة إلى تنمية النشاط الاقتصادي داخل المجتمع.

ومن الطرق المساعدة على تحصيل المعاش هو أن يقوم الفرد بالأخذ مع يد الغير وينتزع عن طريق الاقتدار عليه بقانون متعارف يسمى مغرما وجباية، وإما أن يكون عن طريق الاصطياد كاقتناص الحيوان الوحشي ورميه، وإما أن يكون من الحيوانات الداجنة كاستخلاص العسل من النحل.[2]

فالإنسان يسعى دائما إلى كسب معاشه وتلبية حاجاته ورغباته ببذل جهده والعمل بماله تخصص فيه، فحاجة الإنسان تدفعه دائما إلى تحقيق حاجياته وخاصة الضرورية باكتشافه واعتماده على مجموعة من الطرق والأساليب لذلك.

[1] محمد فاروق النبهان: **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص213.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص ص428، 429.

كما يرى ابن خلدون أن للنشاط الاقتصادي أوجه أساسية تتمثل في:

أولا/ الفلاحة: تعد الفلاحة مصدرا لتحصيل الرزق، اعتمدها الإنسان منذ القدم كوسيلة واعتبرها باب رزق يكسب به قوت يومه، وتعد أقدم وجوه النشاط الاقتصادي وهذا ما عبر عنه ابن خلدون بقوله:" **أما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها بالذات إذ هي بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم، ولهذا تنسب إلى آدم أبي البشر وأنه معلمها والقائم عليها، إشارة إلى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة.** "[1]

وبهذا تكون الفلاحة إحدى الطرق المعتمد عليها لتحصيل الرزق، ووجودها منذ عهد سيدنا آدم إنما يدل على أهميتها القصوى عند الإنسان، إذ أن الناس في تلك الآونة لم يجدوا سوى الفلاحة ليجعلوا منها متكأ يلبون به حاجاتهم اليومية، وبالرغم من التطور الحاصل الذي يشهده العالم في مجال العمل إلا أنه من الملاحظ أن الإنسان لم يتخل عن هذه المهنة إلى اليوم، بل إن الفلاحة في زمننا هذا تلعب دورا مهما في تنمية النشاط الاقتصادي، من خلال المنتوجات التي توفرها عمليتي الزرع والحصد، ولعل ما يؤكد أهمية الفلاحة لدى بلدان العالم اليوم هو تخصيص فرع يهتم بكل ما يدخل ضمن المجال الفلاحي.

بالإضافة إلى أن ابن خلدون قد عرض حالة القائمين على النشاط الفلاحي، وأوضح إلى أن مكانتهم الاقتصادية ومستواهم المعيشي أقل من غيرهم، والسبب في ذلك– حسب اعتقاده راجع إلى الضرائب التي تفرض عليهم، والتهميش الذي يتعرضون له من قبل الحكومة، بالإضافة إلى كونهم تابعين لسكان المدن من الصناع والتجار.[2]

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص429.

[2] شوقي أحمد دنيا: **علماء المسلمين وعلم الاقتصاد ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد**، دار معاذ، (د ب)، (د ط) 1993، ص41.

من المؤكد أن ابن خلدون ومن خلال ما لاحظه من أوضاع مزرية يعاني منها أهل البدو أو بالأحرى الفلاحين، جعله يقر بتلك الحقيقة والمتمثلة في الإهمال الذي يلحق بهم وأنهم أقل شأنا من غيرهم، ليس لسبب سوى لأنهم فلاحين بسطاء، لا مكانة مرموقة لهم تضاهي تلك التي يتمتع بها التجار والصناع، وهذا هو الواقع إذ أن الذي يؤدي عملا راقيا إنما يرتقون به إلى أعلى المراتب ويجعلون منه سيد الأسياد، بينما العامل البسيط فإن عمله في نظر الغير ينزل به إلى أسفل السافلين، في الوقت الذي كان من المستحسن أن يلاقي هذا الأخير احتراما وتقديرا على عمله الشاق الذي يؤديه بكل فخر، وأن يحظى بالتشجيع والمساندة من طرف السلطة الحاكمة حتى يعمل بجهد ويساهم في الرقي بالنشاط الاقتصادي، لأن العمل الفلاحي له دور بارز في تنشيط العملية الإنتاجية والزيادة في الفائض الإنتاجي.

ثانيا/ الصناعة: يعتبرها ابن خلدون ثاني نشاط بعد الفلاحة إذ يقول:**" وأما الصنائع فهي ثانيها ومتأخرة عنها: لأنها مركبة وعملية تصرف فيها الأفكار والأنظار ولهذا لاتوجد غالبا إلا في أهل الحضر الذي هو متأخر عن البدو وثان عنه، ومن هذا المعنى نسبت إلى إدريس الأب الثاني للخليقة فإنه مستنبطها لمن بعده من البشر بالوحي من الله تعالى. "**[1]

إن الإنسان من منظور ابن خلدون لم يمارس في حياته نشاطا واحدا فقط، بل مر بمراحل جعلته يتعرف على أنشطة أخرى جاعلا منها مصدرا يسترزق منه، فمنذ توليه الفلاحة عهد إلى البحث عن أعمال من شأنها أن تكون هي الأخرى مفتاحا يوسع من خلالها باب ممارساته العملية، هذا وتعد الصناعة ثاني أوجه النشاط الطبيعي التي عرفها الإنسان واتخذها عملا له يسير بواسطتها شؤون حياته ويوسع بها مجالات العمل لديه والصناعة

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص429.

في نظر ابن خلدون نشاط اقتصادي يحتاج جهدا عقليا وتتطلب ممارستها تملك الشخص للذكاء والفطنة، ذلك أن الصناعة من منظور ابن خلدون لابد لها من التعلم والممارسة، فهي تحتاج إلى الإلمام بكل ما يرتبط بها ولذا وجب على الشخص أن يكون ذو كفاءة عالية وخبرة كفيلة بأن تتوافق ومستوى الصناعة، هذا وقد أقر ابن خلدون أن الصناعة أكثر ما نجدها منتشرة لدى أهل الحضر والعمران، على عكس الفلاحة التي تلاقي اهتماما واسعا من قبل أهل البداوة.

وعليه يكون ابن خلدون قد ربط بصورة مباشرة بين الصناعة والعمران الحضري، ولاحظ أن تطور الصناعة مرهون بمستوى التحضر والتمدن، وقد عبر ابن خلدون عن هذه العلاقة الطردية في قوله: **" إن الصنائع تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته والسبب في ذلك أن الناس مالم يستوفى العمران الحضري وتتمدن المدينة إنما همهم في الضروري من المعاش وهو تحصيل الأقوات من الحنطة وغيرها، فإذا تمدنت المدينة وتزايدت فيها الأعمال ووفت بالضروري وزادت عليه، صرف الزائد حينئذ إلى الكمالات من المعاش."**[1]

يريد ابن خلدون أن يبين بأن الصناعة لا تنمو إلا في مجتمع متحضر، ذلك أنه كلما كان المجتمع أقل تطورا وتمدنا كلما انصب التفكير في توفير الحاجيات الضرورية وفقط وبالتالي ظل المجتمع حبيسا تلك المتطلبات، في حين يزداد الاهتمام في إطار العمران الحضري إضافة إلى توفير الضروريات بالسعي إلى تحصيل الكماليات، مما يحقق الرفاه والرقي ومنه تتطور الصناعات ويزداد قبول الناس عليها، من خلال تطوير النمو الفكري الذي يساهم في خلق صناعات مختلفة، تؤدي هي الأخرى إلى التطور الاقتصادي.

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص448.

ثالثا/ التجارة: ذهب ابن خلدون إلى تعريف التجارة بقوله: **" اعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء، أياما كانت السلعة من رقيق أو زرع أو حيوان أو قماش، وذلك القدر النامي يسمى ربحا فالمحاولة لذلك الربح إما أن يختزن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه وإما بأن ينقله إلى بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذي اشتراها فيه فيعظم ربحه."**[1]

وعليه فإن التجارة من منظور ابن خلدون قائمة على مبدأ " شراء الرخيص وبيع الغالي" وبالتالي فالتجارة مبنية على قيمتي البيع والشراء بهدف تنمية المال، هذا وتتم ممارسة التجارة وفق طريقتين مختلفتين، أولاها: ادخار السلعة واحتكارها إلى حين ارتفاع أسعارها في السوق الناجمة عن قلة العرض وكثرة الطلب، أما ثانيها: القيام بنقل السلعة إلى بلد آخر يكثر فيه الإقبال عليها بشدة وترتفع فيه الأسعار. إلا أن هاتين الطريقتين وإن اختلفتا إلا أن هدفهما واحد وهو تنمية المال وزيادة الربح.

المطلب الثاني/ مفهوم السياسة

كلمة السياسة من مصدر ساس، وهي تنظيم أمور الدولة وتدبير شؤونها، وقد تكون شرعية أو تكون مدنية، فإذا كانت شرعية كانت أحكامها من الدين، وإذا كانت مدنية كانت قسما من الحكمة العملية وهي الحكمة السياسية.[2]

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص441.

[2] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، ج1، **مادة السياسة**، مرجع سابق، ص679.

والسياسة هي نشاط بشري يمتاز به الإنسان عن سائر الكائنات الحية، وإطار هذا النشاط هو المجتمع، فالسياسة لاتكون في فراغ، ذلك أن الإنسان لايستطيع أن يعيش منعزلا لأن العزلة تعني الموت، والإنسان بمفرده لايمكنه القيام بأي عمل.[1]

بمعنى أن ضرورة وجود الإنسان مرتبط بمفهوم السياسة، فلا سياسة دون مجتمع بشري أو أفراد أو جماعة، لأن السياسة تقتضي وجود المجتمع، والمجتمع بحاجة إلى السياسة.

أما بالنسبة لمفهوم السياسة عند ابن خلدون ، فنجد أنه يربطها أيضا بضرورة الاجتماع البشري فهو يربط كلمة السياسة بكل ما له صلة بتحديد العلاقة بين المواطن والجماعات السياسية سواء كان ذلك من حيث التنظيم التصاعدي أو من حيث تحديد علاقة توازن القوى الاجتماعية والاقتصادية التي يضمها النظام السياسي، غير أن ابن خلدون لم يعالج السياسة كعلم مستقل بذاته وإنما نجد هذا المصطلح في مقدمته مرتبطا بعدة مفاهيم كمفهوم الوازع والعصبية.

فالوازع السياسي عند ابن خلدون يقوم بردع المعتدي وإيقافه، والاجتماع البشري يلزم وجود الوازع ويقصد به الملك والذي يكون له الحكم والسلطة والغلبة، لأن الطبيعة البشرية تحتاج إلى سلطة تقوم في المجتمع، والسلطة هنا تكون في يد شخص من الجماعة، ولكن تكون له الغلبة واليد القاهرة من أجل التحكم في طبائع الناس العدوانية وعدم التعدي على الآخر، والعمل على توفير العدل والقضاء على الفوضى داخل المجتمع وحماية الفرد وسلامته، واستقرار المجتمع لأن انعدام الحاكم يؤدي بالضرورة إلى نشوب الفوضى والظلم والعدوان وإلى العديد من المشاكل الاجتماعية بين الأفراد، ولا تقتصر عند هذا الحد فقط بل من الممكن أن تتعدى إلى سفك الدماء وضياع النفوس، لذا يستحيل بقاء مجتمع دون وازع،

[1] عصام سليمان: **مدخل إلى علم السياسة**، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1989، ص9.

لأنه يؤدي إلى فناء البشر فغريزة العدوان جزء من شخصية الإنسان[1]، يقول ابن خلدون: **" أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان بعض على بعض فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده إلى أخذه إلى أن يصده وازع."**[2]

وهذا يعني أن الإنسان على الرغم من حاجته للآخر في المجتمع إلا أنه لايمكن أن يعيش في اتفاق دائم معه إلا تحت السلطة حتى لا يتعدى أي منهما على الآخر، وهنا تكمن أهمية وضرورة وجود الوازع للتحكم في طبائع الإنسان العدوانية، وبما أن الوازع يكون فرد من تلك الجماعة فالنظام السياسي عند ابن خلدون نظام فردي لا جماعي يشترط القوة.

وتعتبر العصبية من أبرز وأهم النظريات السياسية التي ركز عليها ابن خلدون وأعدها بمثابة المحور الذي تدور حوله معظم المباحث الاجتماعية، وتتصل به جميع مباحث الاجتماع السياسي، ويرجع ابن خلدون العصبية إلى الطبيعة البشرية من خلال دورها في بناء المجتمع واستمرار الحياة الاجتماعية[3]، لأن العصبية تخص الفرد داخل المجتمع وعلاقاته بالآخرين وصلة القرابة التي تجمع بينهم ومدى تأثرهم وتأثيرهم ببعضهم البعض.

والعصبية عند ابن خلدون تقوم على رابطة النسب وهذا ما يوضحه في قوله:**" إن العصبية إنما تكون من الالتحام بالنسب أو في معناه."**[4] ومن خلال هذا القول نفهم أن العصبية ترجع إلى صلة الرحم ونسب الفرد ونسبة القرابة بين الأفراد، والنسب يكون من جانبين اثنين جانب الأب وجانب الأم، فالفرد يتعصب من أجل أقربائه وكل من تربطه بهم صلة الرحم ورابطة الدم.

---

[1] علي عبد الواحد الصائغ: **رؤية تحليلية للمفاهيم والمصطلحات السياسية عند ابن خلدون**، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد1، مج8، كلية التربية، جامعة القادسية، 2009، ص198.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، ج1، مصدر سابق، ص253.

[3] صلاح رسلان: **الدولة والسياسة للإصلاح**، مجلة الفكر العربي، مج2، (د ب)، 1993، ص156.

[4] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، ج1، مصدر سابق، ص256.

ورابطة العصبية حسب ابن خلدون تقوم على بعض المقومات، كأن الفرد في استعداد مستمر من أجل الدفاع عن أقربائه في الدم والنعرة عليهم، بمعنى أن الفرد نجده يميل ويتعصب إلى من تجمعه بهم قرابة أو من نسبه.

والنسب نوعين: نسب قريب ونسب بعيد، ونعرة الفرد على نسبه تكون من القريب والبعيد ولكن القريب أشد وأقوى من التعصب للنسب البعيد[1]، وهذا ما يوضحه ابن خلدون في قوله: **" والنعرة تقع من أهل نسبهم المخصوص، ومن أهل النسب العام إلا أنها في النسب الخاص أشد لقرب اللحمة."**[2]

والعصبية نوعان عامة وخاصة، فالعصبية التي يجمعها نسب خاص أو قريب تشكل عصبية خاصة، أما العصبيات الأكثر اتساعا والأقل ترابطا والتي يجمعها نسب عام أو بعيد فتشكل عصبية عامة.[3]

المطلب الثالث/ مواطن الاتفاق والاختلاف بين الاقتصاد والسياسة

إن وجود كل من الاقتصاد والسياسة يرجع بالضرورة إلى الاجتماع البشري باعتباره شرط أساسي لحصولهما، كما أن ابن خلدون لم يعالج الاقتصاد ولا السياسة كعلم مستقل بذاته، بل تطرق إليهما ضمن مجموعة من المفاهيم أين ربط الاقتصاد بالمعاش والسياسة بالوازع، إضافة إلى أن لكل من الاقتصاد والسياسة هدف معين فالنشاط الاقتصادي على سبيل المثال هدفه تحقيق الثروة والربح بينما نجد أن الهدف من السياسة هو حماية الفرد وتوفير

[1] محمد عابد الجابري: **فكر ابن خلدون – العصبية والدولة–**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط6، 1992-1992، ص171.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص428.

[3] محمد عابد الجابري: **فكر ابن خلدون – العصبية والدولة–**، مرجع سابق، ص171.

الأمن والإمكانيات اللازمة للفرد، ومن خلال هذين الهدفين يمكن القول أن غايتهما واحدة وتصب في مصب واحد ألا وهو تأمين حياة الفرد.

وإذا كان الاقتصاد عمل فردي يخص نشاط الفرد فالشيء ذاته بالنسبة للسياسة التي تعد هي الأخرى عملا فرديا يخص الحاكم، وعلى الرغم من هذه التداخلات بين الاقتصاد والسياسة إلا أن السلطة السياسية تفوق الاقتصاد باعتبارها الحامي والمتحكم في كل نشاط اقتصادي داخل المجتمع.

وهذه النقاط المشتركة بينهما تحيلنا إلى وجود علاقة بين الاقتصاد والسياسة لايمكن التغاضي عنها، وهذا ما يوضحه ابن خلدون من أبرز الفلاسفة الذين تطرقوا إلى مسألة الاقتصاد وعلاقتها بالسياسة وهذا ما جعله يسبق العديد من المفكرين والفلاسفة، إذ يرى أن الاقتصاد في تطور مستمر وهذا التطور برهن لنا على وجود تلازم بين كل من الاقتصاد والسياسة.[1]

بمعنى أن الاقتصاد في حاجة إلى السياسة التي بدورها تلزم وجود الاقتصاد، فالنشاط الاقتصادي داخل مجتمع ما هو بحاجة إلى وجود قانون أو دولة تسيّر ذلك النشاط الاقتصادي وتحكم ذلك المجتمع بصفة عامة من أجل سير العمل الاقتصادي قانونيا **"فالنظم الاقتصادية تقوم بوضع السياسات لتحقيق الأهداف المسطرة عن طريق الاستخدام الأمثل لمجموع الوسائل المتوفرة، كما تقوم السياسات الاقتصادية بمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه تلك النظم."**[2]

[1] صلاح الدين بسيوني رسلان: **السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**، القاهرة، مصر، (د ط)، (د س)، ص151.

[2] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، مرجع سابق، ص27.

فالاقتصاد يحتاج إلى السياسة كوسيلة للوصول إلى هدفه، لأنها توفر له الإمكانيات والوسائل التي هو بحاجة إليها، كما أن السياسة الاقتصادية تقوم بحل أي مشكلة تصادف النظم الاقتصادية." **فكل حركة اقتصادية لها انعكاسات سياسية، فالاقتصاد عند ابن خلدون يلعب دورا كبيرا في تعمير المجتمعات كما أنه يعتبره محركا للسياسة وموجها لها**".[1] أو يمكن القول" **أن الاقتصاد عامل أساسي وهام يؤثر في الدولة وتطورها وانهيارها.**"[2]

بمعنى أن الاقتصاد كنشاط يقوم به الفرد داخل المجتمع يساهم بطبيعة الحال في تعمير المجتمع وتطويره عن طريق مجموعة من النشاطات المتنوعة وفي مختلف المجلات، والاقتصاد لايقصر فقط على تطوير المجتمع، وإنما يساهم أيضا في تطور الدولة، فإن حقق النمو الاقتصادي ربحا في المجتمع أدى بالضرورة إلى تطور الدولة بزيادة ثرواتها وإن حققت خسارة بالاقتصاد أدى بالضرورة أيضا إلى انهيار الدولة.

وهذا ما يؤكده ابن خلدون في مقدمته وتحديدا في قوله:" **والسبب في ذلك أن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم ومنه مادة العمران، فإذا احتجب السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها، قلّ حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية وانقطع أيضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلّت نفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن حولهم، فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج لذلك لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعتمار والمعاملات.**"[3]

[1] صلاح الدين بسيوني رسلان:**السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**، مرجع سابق، ص152.

[2] مصطفى النشار: **تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون**،مرجع سابق، ص310.

[3] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص319.

ومن خلال هذا القول يتضح لنا أن ابن خلدون أولى أهمية كبيرة للدولة واعتبرها السوق الأكبر والتي تضم جميع الأسواق، بمعنى أن قلة مصاريف أو ثروة الدولة تؤدي بالضرورة إلى نقص وندرة في الأسواق الأخرى، باعتبارها السوق الأعظم عند ابن خلدون، وبالنسبة للمصاريف والأموال أيضا فهي شيء متبادل بين السلطان ورعاياه فإن قام السلطان بحجبها أو فقدها فهذا مؤداه بالضرورة إلى قلتها وفقدانها أيضا عند الرعية فالمال متبادل بين السلطان ورعيته.

المبحث الثالث/ موقف ابن خلدون من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

المطلب الأول/ مفهوم الدولة: بصفة عامة هي جمع من الناس مستقرون في أرض معينة مستقلون وفق نظام خاص، أو هي مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية تميزه عن غيره من المجتمعات.[1]

وابن خلدون لم يقدم تعريف صريح للدولة، بيد أنه عبر عنه في المقدمة بعدة مصطلحات أو مفاهيم كالملك والسلطة والعصبية، فابن خلدون يرى أن هذه المصطلحات تعبر عن مفهوم الدولة لارتباطها بهم.

ويقر أن نشأة الدولة ترجع إلى العمران البشري وهذا ما يوضحه في قوله: **" فالدولة دون العمران لا تتصور، والعمران دون دولة والملك متعذر بما في طباع البشر من العدوان."**[2] يربط ابن خلدون الدولة بالعمران البشري لأن الفرد بطبعه ونشاطه داخل المجتمع يلزم وجود دولة للتحكم في العديد من الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع وفي طباع البشر أيضا، إذ هي ضرورة حتمية لوجود العمران البشري.

[1] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، ج1، **مادة السياسة**، مرجع سابق، ص568.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص455.

وتتشكل الدولة عند ابن خلدون من عناصر حقوقية وعناصر معنوية، العناصر الحقوقية تتمثل في الإقليم والسكان والسلطة، أما العناصر المعنوية فيقصد بها العصبية التي اعتبرها بمثابة القوة الفاعلة لتجمع العناصر الحقوقية، فالعصبية كعنصر معنوي تقوم بتركيب ومزج تلك العناصر المشّكلة للدولة.[1]

مما يعني أن الدولة وفق الرؤية الخلدونية لا تخرج عن الإطار الاجتماعي والسياسي وذلك لوجود رابطة العصبية التي تربط الدولة بالمجتمع.

كما شبه ابن خلدون الدولة بالإنسان لها أعمار لعمر الإنسان، فالعمر الوسط للإنسان هو40 سنة لقوله عزوجل: **" حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة"**[2]

والدولة تمر بثلاثة أجيال عند ابن خلدون وعمر الجيل الواحد هو أربعون سنة، بمعنى أن مجموع الأجيال الثلاثة هو 120 سنة ولكل جيل من هذه الأجيال له مميزاته، فالجيل الأول هو جيل البداوة والخشونة والوحشية والعصبية، كما يكون فيه اشتراك بالملك، ويتميز فيه السلطان بالقوة.

أما الجيل الثاني فهو جيل الانتقال من البداوة إلى الحضارة وتبدأ العصبية بالزوال، كما يكون فيه الانفراد بالملك ويتميز بالترف، في حين أن الجيل الثالث يتم فيه نسيان عهد البداوة والسعي لحماية الدولة، وأخيرا يأتي الجيل الرابع والذي تزول في العصبية وتنقرض الدولة[3]، يتضح من هذا العناية والأهمية التي خص بها ابن خلدون الدولة، لاسيما أنه شبهها بالإنسان وتحديده لعمرها تماما كما هو حاصل بالنسبة للفرد.

---

[1] علي سعد الله: **نظرية الدولة في الفكر الخلدوني**، دار مجدلاوي، عمان، ط1، 2003، ص35.

[2] سورة الأحقاف: الآية/ 15.

[3] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص ص189- 190.

إضافة إلى هذه الأجيال يرى ابن خلدون أن هناك خمسة أطوار تمر بهم الدولة بداية ب: **الطور الأول:** وهو طور السعي إلى الملك والظفر به بالاستيلاء على الملك وأخذه من الدولة السابقة، فيكون صاحب الدولة هنا أسوة قومه في اكتساب المجد وجباية المال والمدافعة عن الحوزة والحماية لا ينفرد دونهم بشيء، لأن ذلك مقتضى العصبية التي وقع بها الغلب ولا تزال بعد بحالها، بمعنى أن الدولة في هذه المرحلة تنشأ على أنقاض دولة سابقة لها، والدفاع في هذا الطور عن الدولة يكون مشترك بين الجميع لوجود القوة والشجاعة.

الطور الثاني: طور الاستبداد والانفراد بالملك ومدافعة المنافسين، غير أنه لا يلبث أن يستتب الأمر حتى يدخل في طور الاستبداد على قومه، والانفراد دونهم بالملك وكبتهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة، فيبعدهم عن مهام الملك ويبدأ بتكوين جيش بالسلطة فيقوم الملك بقمع العصبية التي كانت في الطور الأول ويوفر جيش منظم لحماية والحفاظ على الملك.

الطور الثالث: طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك ويأتي حين يشبع الحاكم المستبد شهوته في الحكم ليبدأ في إشباع باقي شهواته ويجني ثمار ما فعل، وأول ما تتجه إليه شهوة المستبد هي تنظيم مالية الدولة وزيادة دخله ويزداد الصرف على مظاهر المدينة والترف والرخاء، فيزدهر الحكم بازدهار الصناعات والفنون ويبلغ الرخاء المادي الذرة فيبت الحاكم المعروف على أهله، هذا مع التوسعة على صنائعه وحاشيته وجنوده في أحوالهم بالمال والجاه، نلحظ في هذه المرحلة أن الدولة هنا تبلغ قمة قوتها ويتفرغ السلطان هنا إلى تشييد المباني لكي تكون شاهدة عليه وعلى عظمته، ويعتبر الطور الخاص بترف الدولة ورخائها.

الطور الرابع: طور القنوع بالملك والمسالمة، ويكون الحاكم فيه قانعا بما بنى أوّلوه ومسالما لأنظاره من الملوك والحكام، ومقلدا للماضين من سلفه فيتبع آثارهم حذو النعل بالنعل، ويرى في الخروج عن تقليدهم فساد في الأم، وهذا يعني أن الدولة في هذه المرحلة شهد حالة جمود لاشيء جديد يحدث، وإنما البقاء على ماقدمه الأوّلون.

الطور الخامس: طور الإسراف والتبذير يقول ابن خلدون:" فيكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفا لما جمع أوّلوه في سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفي مجالسه، فيكون مخربا لما كان سلفه يؤسسون وهادما لما كانوا يبنون، وهنا تحصل الدولة على طبيعة الهدم ويستولي عليها المرض المزمن الذي لا تكاد تخلص منه."[1]

المطلب الثاني: مفهوم الحرية الاقتصادية

تعرف الحرية الاقتصادية بكفالة من الاقتصاد الرأسمالي بأنها مزاولة الفرد لجميع نشاطاته وأعماله اليومية المختلفة وبتنوع أساليبه ووفقا لمصلحته الشخصية، ومن أجل تحقيق أكبر قدر من الربح وباستخدام ما يشاء من موارد الإنتاج واستهلاك ما يشاء من موارد الاستهلاك، واستثمار ما يريد من الأموال دون أي ضغط أو تدخل من طرف الدولة فالفرد يتجه لأي نشاط داخل المجتمع بإرادته ورغبته، ولا يجوز للدولة التدخل أو فرض عليه ما لا يريده، لأنها تنحرف به عن طريقه الذي رسمه بنفسه[2]، بمعنى أن الحرية الاقتصادية هي كل عمل أو نشاط يقوم به الفرد داخل المجتمع وفي أي مجال يريده، من أجل تحقيق هدفه وتحصيل الربح دون أي تدخل من طرف الدولة، أي له الحرية في أي نشاط اقتصادي يقوم به.

---

[1] محمد حافظ يعقوب: **مقدمة ابن خلدون**، مرجع سابق، ص16.

[2] أحمد العسال، فتحي عبد الكريم: **النظام الاقتصادي في الإسلام– مبادئه وأهدافه–**، مكتبة وهبة، القاهرة، (د ط) 1989، ص75.

والحرية الاقتصادية يحددها من الأنظمة النظام الرأسمالي الذي ينادي بالحرية الفردية فهو يتلاءم مع إرادة الفرد داخل المجتمع، والحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أولا/ حرية الملكية الفردية: ويقصد بها تمتع الفرد بالحرية في استغلال ممتلكاته فيما يريد وفي أي مجال ودون أي قيود، وتتمثل هذه الممتلكات الفردية في كل أنواع الثروات المادية كالمباني والأراضي والآلات...الخ[1]، بمعنى أن للفرد حرية التصرف في أملاكه والعمل بها في أي مجال دون أي ضغط أو تدخل من أي طرف.

ثانيا/ حرية المستهلك في السوق: إن للفرد الحرية في اختيار أي منتوج ورد في السوق للبيع دون أي ضغط، فله الحرية في شراء ما يشاء من السلع التي عرضت، ولكن دون استهلاك أي منتوج مخالف للقانون ومضر بالفرد كالمخدرات[2]، معنى هذا أن كل ما يعرض في السوق من منتجات وسلع يستهلكها الفرد بإرادته، فله الحرية في استهلاك ما يريد دون أي تدخل من طرف الدولة شرط أن يكون المنتوج من المنتجات القانونية وغير مخالف لذلك.

ثالثا/ حرية العامل والإنتاج: إن الإنسان بطبيعته يختلف عن الآخر سواء من الناحية الجسمية أو الذهنية، لذا نجد أن لكل فرد ميول ورغبات وهوايات مختلفة يمارسها كنشاط في حياته اليومية ولا يمكن أن يفرض عليه أي نشاط لا يرغب فيه، بمعنى له حرية ممارسة

[1] المعز الله صالح أحمد البلاع: **الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة– الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل–** معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإسلامية واللغة العربية، جامعة غرب كردفان، (د ب)، (د س)، ص2.

[2] مرجع نفسه، ص3.

أي عمل يريده دون قيود، فالنشاطات تميزت بالتنوع والاختلاف والتعدد منها الزراعة والصناعة إلى غير ذلك من الأنشطة المتنوعة.

وكذلك بالنسبة لحرية الإنتاج، فالمالك لوسائل الإنتاج له الحرية في اختيار وتحديد أي نوع من أنواع المنتجات التي من خلالها يحقق الربح[1]، ومن هنا نرى أن هناك نوعين من الحرية حرية العامل وحرية الإنتاج، فحرية العامل خاصة بالفرد وتحديده لأي نشاط يقوم به داخل المجتمع حسب رغبته وطاقته الجسمية والذهنية إذ له الحرية في ممارسة ما يناسبه، وحرية الإنتاج تخص صاحب وسائل الإنتاج الذي له الحرية التامة في تحديد واختيار أي نوع من المنتجات التي يريدها من أجل تحقيق هدفه وتحصيل ثروته.

وتعرف الحرية الاقتصادية **" كمذهب بدعوة الدولة إلى التخلي عن ممارسة الأعمال الصناعية والتجارية، وعن التدخل في العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات."**[2]

ومن المؤسسي الأوائل لهذا المذهب والمنادين بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي نجد ابن خلدون وقد سبق العديد من الفلاسفة وعلماء الاقتصاد المحدثين بعدة قرون.

إذ يعتبر ابن خلدون من دعاة المنافسة الحرة الشريفة في مجال الاقتصاد دون أي تدخل من طرف الدولة، فالمنافسة الحرة هي التي تؤدي إلى حسن توزيع السلع والمنتوجات لحصول كل إنسان على غايته[3]، فالمنافسة الحرة تجعل من الفرد مبدع وتزرع فيه روح العمل والمبادرة، فيسعى إلى تكثيف نشاطاته الاقتصادية والعمل على نجاحها وتحقيق هدفه

[1] النجار عبد الهادي علي: **الحرية الاقتصادية والعدالة الضريبية في الإسلام**، بحث منشور لمجلة الحقوق، جامعة الكويت العدد3، الكويت، 1983، ص262.

[2] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، ج1، مرجع سابق، ص465.

[3] صلاح الدين بسيوني رسلان:**السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**، مرجع سابق، ص184.

وتحصيل ثروته، فيصبح الفرد في منافسة مع الآخر داخل المجتمع بحيث يسع كل من الأفراد إلى تحصيل أكبر قدر من الربح فتصبح هناك منافسات فردية لا تحتاج إلى أي تدخل من طرف الدولة.

المطلب الثالث/ ممارسة الدولة للنشاط الاقتصادي وموقف ابن خلدون منه

يقف ابن خلدون ضد فكرة ممارسة الدولة للنشاط الاقتصادي وضد أي تدخل لها في الحياة الاقتصادية للفرد، لأن الدولة بنفوذها وسلطتها وممتلكاتها ليس من العدل لها أن تنافس أفراد المجتمع، لأنها الأقوى وصاحبة المال فالفرد لا يملك ما تملكه الدولة من نفوذ تمكنه من منافستها" **فمزاولة السلطان للتجارة وانشغاله بها مفسدة لهذه الحياة ولتطور اقتصادها ومضّر في نفس الوقت بالرعية**"[1] بمعنى أنه لا يصبح هناك تطور ولا نمو في النشاط الاقتصادي، لأن الدولة هي المشاركة والرابحة في الوقت نفسه، فتدخلها في أي نشاط تجاري ومنافستها للرعايا يقضي على تطور الاقتصاد عن طريق القضاء على الرعايا لأنهم لا يملكون ما يكفي لمنافسة السلطة، لذا يطالب ابن خلدون بإبعاد السلطة السياسية عن الحياة الاقتصادية للفرد وهذا ما يوضحه في مقدمته قائلا:" **وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة فأولا مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع وتيسير أسباب ذلك، فإن الرعايا متكافئون في اليسار أو متقاربون، ومزاحمة بعضهم بعضا ينتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب، وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيرا منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد.** "[2]

[1] صلاح الدين بسيوني رسلان:**السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**، مرجع سابق، ص152.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، ج2، مصدر سابق، ص471.

ومن خلال قوله يرى ابن خلدون أن الحكومة بتدخلها في الحياة الاقتصادية تصبح مصدرا لضرر الأفراد من عدة نواحي، لأن الأفراد متساوون فيما بينهم إلى حد ما ونفوذهم وأملاكهم متقاربة فيما بينهم، لذا يمكن منافسة الأفراد لبعضهم البعض دون تدخل السلطة من أجل الوصول إلى نتيجة متقاربة بين الرعايا، أما إذا تدخلت الدولة بنفوذها العظيمة وممتلكاتها العديدة فإنها تقضي على حاجات الفرد، لذا يطالب ابن خلدون بإبعاد الحكومة عن النشاط الاقتصادي لأنه يؤثر سلبا على الرعايا.

لذا يفسر ابن خلدون تدخل الدولة أو السلطة الحاكمة في الشؤون الاقتصادية على أنه أداة لخلق نوع من الانعدام في التوازن الضروري بين الدولة والمواطن.[1]

بمعنى أنه لا يمكن أن نساوي بين الدولة كسلطة حاكمة تتمتع بنفوذ عظيمة وبين الرعايا، لأن الفرد يمارس نشاطاته من أجل تلبية حاجياته المتعددة والمتنوعة، فالرعية لا تملك ما تملكه الدولة، لذا يرفض ابن خلدون أي تدخل من الحكومة في الحياة الاقتصادية، باعتبار السلطة تؤثر سلبا على الرعايا، وقد برهن على ذلك بإقامة تحليل مفصل يقوم على المقارنة **" بين ما تحصل عليه الدولة من عوائد مشروعاتها مضافا إليه الجباية من الأفراد، وبين ما تحصل عليه من جباية في حالة عدم ممارستها للعملية الإنتاجية، فوجد الثانية أكبر بكثير من الأولى ومن ثمة حكم على هذه السياسة بالفشل والخطأ."**[2] لقول ابن خلدون: **" إن السلطان ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصبا وبأيسر ثمن، إذ لا يجد من ينافسه فيبخس ثمنه على بائعه، ثم إذا حصلت فوائد الفلاحة ومغلها كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك من أنواع الغلات وحصلت بضائع التجار من سائر الأنواع، فلا يتضررون به حوالة الأسواق ولا نفاق البياعات لما تدعوهم إليه تكاليف**

[1] صلاح الدين بسيوني رسلان:**السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**، مرجع سابق، ص152.

[2] شوقي دنيا: **ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد**، مرجع سابق، ص149.

الدولة، فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون في أثمانها إلا القيم وأزيد. "[1]

من خلال هذا القول يوضح لنا ابن خلدون أن السلطان يمارس الكثير من الضغوط على الرعايا، فيقوم بفرض قوته الاقتصادية وممارسة عملية الاحتكار على الفرد داخل المجتمع، اعتمادا على ما يملك من نفوذ وممتلكات سواء في عملية البيع أو الشراء بحيث تصبح الحكومة متسلطة على الرعايا بشراء ما بين أيديهم بأبخس ثمن ممكن، لذا يطالب ابن خلدون بإبعاد السلطة السياسية عن الحياة الاقتصادية، لأن ما تمارسه في حق رعاياها هو من أشد وأكبر أنواع الظلم الاقتصادي، لذا قام بوضع فصل كامل في مقدمته تحت عنوان **" الظلم مؤذن بخراب العمران"**[2] يؤكد فيه على أن أبشع أنواع الظلم هو الظلم الاقتصادي وهو ما ترتكبه الدولة في حق شعبها.

ومن صور الظلم يقول ابن خلدون:**" ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك هو كل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فجبال الأموال بغير حقها ظلمة والمعتدون عليها ظلمة والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لا ذهابه الآمال من أهله."**[3]

يوضح ابن خلدون من خلال قوله أن الظلم لا يتوقف على أخذ ملك الآخر دون مقابل كما هو معروف، بل هو أعظم من ذلك وأشمل فهو كل عمل مسيء يمارس ضد الناس

[1] عبد الرحمن بن خلدون: **المقدمة**، ج2، مصدر سابق، ص72.

[2] مصدر نفسه، ص477.

[3] مصدر نفسه، ص321.

كفرض حقوق غير شرعية على الفرد وإلزامه بها، والاعتداء على الناس بسلبهم ونهب أموالهم وممتلكاتهم بالباطل، وتكليفهم بأعمال تفوق طاقتهم وحرمانهم من جميع حقوقهم ويعد هذا الظلم الاقتصادي الذي تمارسه السلطة في حق الشعب يؤدي إلى فساد وخراب العمران، فالخراب يمس العمران عند الاعتداء على الناس وتكليفهم بما يفوق طاقتهم وإجبارهم وأخذ أموالهم بالباطل. يقول ابن خلدون في هذا الصدد:**" اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهى بها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيرا عاما في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها وإن كان الاعتداء يسيرا كان الانقباض عن الكسب على نسبة، والعمران ووفوره ونفاق أسواقه فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت."**[1]

بمعنى أن الفرد يتميز بالسعي الدائم والعمل وطلب الكسب مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطور الاقتصاد، ولكن الظلم قضى على روح العمل لدى الفرد، وذلك لأن الظلم الذي يمارس في العملية الاقتصادية أجبر الفرد على الابتعاد عن العمل وتحصيل الثروات لأن ما سيحققه من ثروة وبفضل جهوده الخاصة لا تكون له بل سيحرم منها ويأخذها غيره هذا ما جعل الناس تقعد عن الكسب ويفكرون بالهجرة إلى الدول والبلدان الأخرى على سعيا نحو الكسب وطلب الرزق وتحصيل الثروة، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى خراب العمران، لأن الناس هجرت مساكنها وبلدانها وهذا يعود سلبا على الدولة أيضا بإضعاف اقتصادها، لأن الفرد من يساهم في النمو الاقتصادي للدولة.

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، ج2، مصدر سابق، ص477.

الفصل الثالث

أبرز النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون

- المبحث الأول/ نظرية العمل
- المبحث الثاني/ نظرية القيمة
- المبحث الثالث/ نظرية الإنتاج

إن أبرز ركيزة تبنى عليها الدولة في وقتنا الراهن إنما تكمن في المجال الاقتصادي إذ أن الدولة تظفر بمكانة مرموقة بين دول العالم بفضل ما تفرزه من نجاحات في الميدان الاقتصادي، ولعل هذا هو السبب الذي أدى بالكثير من العلماء والباحثين إلى توجيه نظرهم صوب البحث الاقتصادي، ويعد ابن خلدون واحدا من هؤلاء، إذ سعى هو الآخر للإحاطة بمجمل البنى التي يقوم عليها الاقتصاد وبيان مدى إسهامها في السمو بالاقتصاد، ويعد كل من العمل والإنتاج والقيمة واحدة من أبرز تلك الركائز التي تساهم في بلورة الاقتصاد الناجح، ذلك لأنه لا يمكن تصور سير العملية الاقتصادية دون عمل يحقق لنا فائض من الإنتاج ذو قيمة عالية في السوق الاقتصادية.

المبحث الأول/ نظرية العمل

يعد العمل اللبنة الأولى التي يبنى عليها النشاط الاقتصادي لدولة ما، إذ أن نجاح الاقتصاد مرهون بنجاح العمل، فكلما حقق لنا العمل الأهداف التي يسطرها خبراء الاقتصاد منذ الوهلة الأولى كلما زاد ذلك من قيمة الاقتصاد على المستويين المحلي والعالمي.

المطلب الأول/ مفهوم العمل

أولا/ لغة

يعرفه جميل صليبا بقوله: **" العمل هو الفعل، والمهنة، والصنعة، تقول: عمل عملاً فعل فعلا عن قصد."** [1]

معناه أن العمل هو كل نشاط يبذله الأفراد عن قصد، ووفق ما تمليه عليهم إراداتهم

[1] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي، مادة العمل**، ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، ص104.

وينتج عن القيام الدقيق لتلك الأعمال أهداف أو مصالح كان القصد منذ الوهلة الأولى الوصول إليها أو بلوغها، إذن فالعمل سمة ضرورية في حياة الإنسان، ولولاه لما تمكن من الوصول إلى ماهو عليه اليوم، ذلك أن تطور الأعمال نجم عنه تطور في حياة بني الإنسان.

ثانيا/ اصطلاحا:

ورد مفهوم العمل في المعجم الفلسفي لإبراهيم مدكور على النحو التالي:" **نشاط تلقائي أو مكتسب، ذهني أو جسمي، ويطلق على ما يحدثه الفاعل نفسه دون تأثير خارجي أو على ما يحدثه هو في غيره، أو هو كل مجهود يبذله الإنسان لتحصيل منفعة، ومنه الأعمال الهندسية والأعمال الصناعية.**"[1]

إن الأعمال تتعدد وفق ما تقتضيه الغاية العملية، فمن الأعمال ما يتطلب جهدا فكريا ومنها ما يتطلب جهدا فكريا وجسديا معا، والإنسان غالبا ما يحتاج إلى أن يكون ذو خبرة ذهنية وقوة جسدية حتى يتمكن من بلوغ مراده والتاريخ كفيل بأن يثبت لنا ذلك، فالإنسان في القديم جل أعماله تعتمد على القوة البدنية لكن هذا لاينفي أنه لم يستعن بذكائه، وإنما العكس فأي شخص يقدم على عمل ما إلا ويكون قد رسم في ذهنه مخططا يبين له كيفية بداية العمل والنهاية التي سيؤول إليها واضعا نصب أعينه الأهداف المرجوة من أداء العمل دون أن يتناسى المخاطر أو المزالق التي قد تعترض سير العمل. وبناءً على هذا فالعامل الناجح هو الذي يضع مخططا دراسيا يوضح له الخطوط العريضة لأعماله وبالتالي يتمكن من تحصيل المنفعة التي ينشدها. ومع التطورات التي شهدها العالم عبر

[1] إبراهيم مدكور: **المعجم الفلسفي**، **مادة العمل**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، 1983، ص128.

الزمن اتضح بأن هناك أعمال تتطلب جهدا ذهنيا أكثر منه جسديا، فالمحامي مثلا لا يحتاج للقوة العضلية وإنما الذكاء والفطنة، من خلال دراسته للقضية التي يعالجها وكيفية تقديم عريضة الأدلة التي تمكنه من الظفر بالقضية وبالتالي هنا يكون المحامي بحاجة للخبرة الذهنية. في المقابل نجد المهندس الذي يستخدم ذكاءه وفي الآن ذاته يستعمل بعض الوسائل اليدوية التي تتطلب جهدا عضليا.

ثالثا/ مفهوم العمل عند ابن خلدون:

إن مفهوم العمل عند ابن خلدون لا يتأتى بصورة مباشرة، وإنما نجده في مواضع عدة في مؤلفه المقدمة، نذكر منها قوله:**"اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل فلا بد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه. "**[1]

وهنا يبين لنا هذا التعريف أن العمل أساس تحصيل الرزق، فالفرد حتى يتمكن من كسب قوت حياته لابد له من القيام بالأعمال الإنسانية التي يحصل من خلال تأديته لها على المال الذي يوفر له مستلزمات الحياة الكريمة من مأكل وملبس ومسكن، وهنا تتضح لنا أهمية العمل من منظور ابن خلدون والتي بينها الدين الإسلامي من قبل، ألا وهي الدعوة إلى الاعتماد على النفس وعدم الاتكال على الغير، بالإضافة إلى أن العمل يساهم وبشكل فعال في النهوض بالأمم وازدهارها.

أما من الناحية الاقتصادية فيتضح من خلال ما قدمه ابن خلدون أن سير العملية الإنتاجية إنما يتوقف وبالدرجة الأولى على مدى نجاح العمل، فكلما كان معدل الإنتاج في ارتفاع متزايد كلما أدركنا أن ذلك راجع وبالضرورة إلى نجاح اليد العاملة في الزيادة

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص427.

من كمية الإنتاج المتحصل عليها، وبهذا يكون ابن خلدون قد شدد على ضرورة الاهتمام بالعمل، ذلك أن تطور الاقتصاد ميدانيا مرهون بتطور العمل، ولعل هذا ما نحتاج إليه اليوم لمواكبة البلدان الأخرى، إذ أن ما ينقصنا هو الحث على العمل الذي يعد مفتاح الرزق وأنه هو الذي يفتح لنا المجال لتوسيع دائرة اهتماماتنا، فقد يتصادف العامل أثناء عمله مع جملة أفكار قد تكون المفتاح الذي نحقق به اقتصادا حرا ونزيها.

المطلب الثاني/ معايير تحديد قيمة العمل

يرجع ابن خلدون معيار تحديد قيمة العمل إلى جملة من العوامل والمتمثلة في مقدار العمل وشرف العمل وأخيرا حاجة الناس إليه، فمن منظور ابن خلدون تلعب هاته العوامل دورا في تحديد قيمة العمل التي يجب أن تكون حاصلة لديه، ومنه نتمكن من إدراك أهمية العمل في حياة البشر.

أولا/ مقدار العمل: والقدر هنا مادي وكيفي، وهذا القدر يعتبر عاملا أساسيا في عوامل تحديد قيمة العمل، ويمكن أن يحدد ذلك العمل من خلال الزمن، لأن العمل الذي يستغرق يوما كاملا لا يمكن أن تكون قيمته مساوية للعمل الذي يستغرق ساعة أو بعضا من الساعة. ولا يعني هذا أن تكون قيمة الساعة الزمنية أقل من قيمة اليوم الكامل، ذلك أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن المعيار الزمني وهو المعيار المادي، أحيانا تكون قيمة عمل الساعة الزمنية في بعض الأعمال والصناعات تفوق قيمة عمل يوم كامل من صناعات أخرى أقل قيمة وأقل ندرة.[1]

من هنا يمكن القول أن المعيار الزمني من منظور ابن خلدون يشكل إحدى المحددات الرئيسية التي تمكننا من معرفة القيمة الجوهرية للعمل الذي يقوم به الإنسان، فمن خلاله

[1] محمد فاروق النبهان: **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مرجع سابق، ص224.

يتضح لنا أن قيمة الأعمال تختلف باختلاف المدة الزمنية التي يقتضيها أو يتطلبها كل عمل، فمن الأعمال ما يدوم سويعات قليلة ومنها ما يتطلب عدة أسابيع أو شهور، غير أن ابن خلدون يشير إلى أن العمل الذي يستغرق ساعة لايعني أن قيمته أقل من قيمة العمل الذي يستغرق أياما وأسابيع. ذلك أن المعيار المادي هو الآخر يساهم في بلورة القيمة الجوهرية للأعمال، فقد نؤدي أعمالا لا تستهلك منا وقتا أو جهدا كبيرين ولكن تكون ذات قيمة أكثر من تلك الأعمال التي تتطلب منا الكثير من الوقت والجهد لكن دون أن تحقق لنا قيمة مادية تجعلها تفوق قيمة غيرها من الأعمال. وبالتالي يكون للمعيارين الزمني والمادي دورين بارزين في تحديد قيمة العمل.

غير أن تقويم قيم الأعمال وفقا للمعيار الزمني لابد أن يكون في مجال العمل الواحد أو المتشابه في المكانة والترف والندرة، ذلك أن أجر الساعة لعامل بناء لا يمكن أن يكون ذاته أجر يوم كامل لعامل بناء آخر له ذات الكفاءة وفي نفس المدينة والزمان، بيد أن معيار الزمن لا يمكن استخدامه في تقويم قيمة العمل بالنسبة ليوم عمل عامل بناء ويوم عمل لمهندس بناء، نظرا للتباين الظاهر في طبيعة المهمة، وحجم أثرها في ميدان العمل ذلك أن المهندس المعماري تفوق قيمة عمله ومدى إسهامه قيمة عمل عامل بناء بسيط.[1]

من هنا يظهر لنا إلحاح ابن خلدون على استخدام المعيار الزمني لتحديد قيمة العمل لكن لابد أن يكون ذلك في المجال ذاته حتى يتسنى لنا وضع رزنامة واضحة المعالم تتضح معها القيمة الفعلية لكل عمل، إذ أنه يستحيل على المرء أن يعطي قيمة لعمل عامل ليس له ذات المنزلة مع عامل آخر يختلف عنه في مجال العمل، إذا لابد أثناء القيام بمعرفة قيمة الأعمال أن نضع في حسباننا عامل المجال الذي يشتمل على المكانة والندرة والترف.

[1] محمد فاروق النبهان: **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مرجع سابق، ص225.

إذ أن التباين الواضح بين مجالات العمل وطبيعة المهام وحجم الإسهام الذي يقدمه كل عامل في ميدانه لإثراء النمو الاقتصادي يقف حائلا دون المقارنة بين قيم الأعمال فهناك من الأعمال ما يكون إسهامها أكبر وأثرها في ميدان العمل يكون له وقعه على الاقتصاد، ومنها ما يكون إسهامه لا يقارن بمدى إسهام الأعمال الأخرى، لذا من المؤكد الحرص على استخدام المعيار الزمني في مجال تقويم قيمة الأعمال ذات الكفاءة الواحدة والتي تكون طبيعة مهمتها واحدة، حتى يتسنى لنا ضبط قيمة عمل كل واحد دون الاقتصاص منه.

ثانيا/ شرف العمل: والمراد بشرف العمل أن يكون موطن العمل وموضوعه شريفا كالتوليد والكتابة والوراقة والغناء والطب، وهذه صناعات شريفة، وهناك صناعات أخرى أقل شرفا، كالفلاحة والبناء والخياطة والنجارة والحياكة، وقد عبر ابن خلدون عن شرف الصناعات فقال:**"اعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة، لكثرة الأعمال المتداولة في العمران، فهي بحيث تشذ عن الحصر ولا يأخذها العد، إلا أن منها ما هو ضروري في العمران أو شريف بالموضوع.. فأما الضروري فكالفلاحة والبناء والخياطة والنجارة والحياكة، وأما الشريفة بالموضوع فكالتوليد والكتابة والوراقة والغناء والطب"**[1]

ويفهم من كلام ابن خلدون أن ما هو ضروري في العمران ليس صناعة شريفة وهذا معيار قابل للنقاش ولا يمكن التسليم به بشكل مطلق، فهو اصطلاح اجتماعي أكثر من كونه له دلالة اقتصادية من حيث معيار القيمة. فابن خلدون ينظر لمفهوم الشرف من خلال صلته وعلاقته بالسلطان والعمران، ومن خلال تميز أصحاب الصناعات بالكفاءة العقلية وهو ما يسميه الملكة.

ثالثا/ حاجة الناس إليه: إذا كانا مقدار العمل وشرفه بمثابة ركيزتان تتحدد وفقا لهما قيمة العمل أو يعدان شرطان ضروريان يحيلاننا إلى معرفة قيمة العمل، فإننا في المقابل

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص291.

نجد أن حاجة الناس إلى العمل تعتبر أكثر أهمية في تحديد قيمة العمل، وبخاصة الدور الذي تلعبه حينما ترفع قيم بعض الأعمال في حال ما اشتد إلحاح الناس عليها وبالتالي تعظم قيمتها في نظر المجتمع.

ولهذا فإن ابن خلدون يخصص فصلا خاصا للحديث عن أنواع من الأعمال لا تعظم من خلالها ثروة ممارسها لأن الكسب قيمة للعمل وأنها متفاوتة حسب الحاجة إليها، فإذا كانت الأعمال ضرورية في العمران عامة البلوى فيه عظمت قيمتها، فنجد مثلا " القائمين بأمر الدين من القضاء والفتيا والتدريس والإمامة والخطابة والآذان لا تعظم ثروتهم لأن عامة الخلق لا تضطر إليهم."[1]

ومن هنا يتبين لنا أن الحاجة هي التي تحكم قيمة العمل وطبقا لها تمنح قيمة الأعمال فكلما زادت الحاجة إلى العمل كلما عظمت قيمته أكثر، وكلما قلت الحاجة إليه أو أمكن الاستغناء عنه كانت قيمته بحسب الحاجة إليه، ففي غالب الأحيان قد تعظم قيمة عمل في زمن دون آخر، أو قد يحدث العكس فترفع قيمة بعض الأعمال ويكثر الإقبال عليها أكثر مما كانت عليه في زمن آخر، لكن يبقى معيار الحاجة إلى العمل هو الفاصل في ذلك، وبالتالي نلحظ هنا أن قيم الأعمال وخضوعها لمعيار الحاجة هو ذاته خضوع قيم باقي الأشياء لمعيار الحاجة، ففي الأسواق ترتفع أسعار بعض المشتريات نظرا لكثرة الطلب عليها واشتداد الحاجة إليها، كذلك الأمر عينه بالنسبة للأعمال التي تعظم قيمتها في الوقت الذي تزداد الحاجة إليها.

ولعل هذا هو السبب ذاته الذي جعل ابن خلدون يقر بأن المهتمين بالأمور الدينية لا تعظم ثورتهم في غالب الأحيان، ليس سوى لأنه يمكن الاستغناء عنهم أو ربما حاجة الناس إليهم تكون نادرة جدا، وبالتالي هنا يكون الإقبال على أعمالهم ضئيل لأن دورهم في المجتمع

[1] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، مرجع سابق، ص116.

يكون في حدود الدين لاشيء غير ذلك، في الوقت الذي يكون فيه الإقبال على أعمال لها منافع تعود بالخيرات على الفرد والمجتمع.

بالإضافة إلى سبب آخر يعد في نظر ابن خلدون السبب الأهم وهو أن العلماء **" لشرف بضائعهم أعزة على الخلق وعند نفوسهم، فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منه حظا يستدرون به الرزق، بل ولا تفرغ أوقاتهم كذلك، لما لهم فيه من الشغل بهذه الصنائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والتدبر، بل ولا يسعهم ابتذال أنفسهم لأهل الدنيا لشرف صنائعهم فهم بمعزل عن ذلك."**[1]

من هنا يتبين أن صنعة الإمامة لا تعظم قيمتها ولا يوجد إقبال كبير عليها إنما يرجع ذلك إلى أن أهل هذا الاختصاص يترفعون عن كل ما هو دنيوي من مال وجاه وشهرة وينصرفون عنه إلى الأمور الدينية التي تغنيهم عن كل ذلك، وهم بذلك يتقربون من المولى عزوجل بإصلاح أمور الدين والعباد وإرشادهم إلى المنهج القويم الذي يتخيرون به طريق الثبات على الدين.

المطلب الثالث/ أهمية تحديد قيمة العمل

من الواضح أن الحديث عن العمل في فكر ابن خلدون له أهمية كبيرة، وذلك أنه لا يمكن تصور الحياة بعيدا عن العمل، فبالعمل يتمكن الفرد من تسيير حياته وفق منهجية قويمة لا اعوجاج فيها، ونظرا لذلك فإن تحديد قيمة العمل أمر ضروري والتنويه إليها يعد

أساسيا، الأمر الذي يؤدي إلى خلق التوازن بين العمل وقيمته، ويضع حدا للانتشار الواسع للظلم، لأن العمل محدد وقيمته غير محدودة، وما يحدد تلك القيمة من منظور ابن خلدون

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص266، 267.

هو الحاجة، وبهذا المعنى تخضع قيمة العمل لقيم الحاجات السائدة في الأسواق لأن النقد ليست له قيمة محددة، وإنما حجم أثره في المجتمع هو الذي المحدد الوحيد لقيمته.[1]

إذن تكمن أهمية تحديد قيمة العمل في كونها تؤدي إلى خلق التوازن في الحياة العملية وبها نتجنب حدوث أي إخلالات من شأنها عرقلة الاقتصاد، وما يؤكده ابن خلدون في بحثه الاقتصادي دائما أن المحدد الوحيد لتلك القيمة والذي به تنكشف هو معيار الحاجة ذلك أن قيمة الشيء إنما تتحدد تبعا لمقدار الحاجة في السوق، وعليه تلعب الحاجة الدور البارز في تحديد قيم الأعمال، فكلما كانت الحاجة إلى العمل أكبر وكان له عظيم الأثر في المجتمع زادت معها قيمته.

ووفقا لتلك الاعتبارات يبدو أن قيمة العمل غير محددة ولا يمكن تحديدها، لأن التحديد يدفع بها إلى الخروج عن مفهوم الابتغاء لأجل الرزق، والرزق يستحيل تجزئته، فالسعي لتحقيق جزء من الحاجة لا يعني تحقيق كمال الرزق، وتبعا لهذا المفهوم فإن قيمة العمل ترتفع في مجتمعات الترف وفي ظل عوائد الترف، لأن المجتمع المدني يرفع من أسعار الضروريات ويجعل مطالب العيش متعددة، ومفهوم الضرورة هنا يختلف بين مجتمعات القرية والمدينة، لأن المطالب ليست واحدة وتتعدد حسب ضروريات كل مجتمع.[2]

فكما هو متداول أن الاختلاف بين مجتمع المدينة ومجتمع القرية واضح وجلي في جميع المستويات، فلكل منهما خصائص تميز بينهما ولكل منهما متطلبات وضروريات

فضروريات المجتمع المتمدن ليست هي ذاتها ضروريات المجتمع الريفي أو القرية ذلك أن أهل المدينة يسعون دوما إلى توفير وسائل العيش الرغيد كالكهرباء ووسائل النقل والتكنولوجيات والتلفاز، في الوقت الذي يكتفي فيه أهل القرية بالعيش وفق وسائل بسيطة

[1] محمد فاروق النبهان: **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مرجع سابق، ص223.

[2] المرجع نفسه، ص224.

كالزراعة والفلاحة وتربية الأغنام والإبل، لكن بساطتها في نظر المتمدنين بيد أنها تعد في نظر القرويين من الضروريات، الأمر الذي يجعل كلا المجتمعين لا يقبلان بالأعمال التي لا توفر لهما تلك الضروريات، وبهذا تكون الأعمال التي تساهم في خلق وسائل متطورة مطلوبة لدى المجتمع المدني لأنها كفيلة بتوفير متطلباته، بينما تعد أعمال الزراعة والفلاحة والرعي أعمالا ذو قيمة في نظر الريفيين سوى لأنها تعمل على توفير متطلباتهم وتحقيق ضرورياتهم، وبهذا تكون قيمة العمل مرهونة بمدى مساهمتها في تلبية جميع الحاجات الضرورية.

وعليه فإن قيمة العمل تتزايد مع ازدياد العمران، حتى تكون قادرة على تحقيق الحاجات الضرورية، وكلمة الحاجات الضرورية من منظور ابن خلدون لا تقتصر على المأكل والملبس والأقوات، وإنما تتجاوز تلك الحدود لكي تكون معبرة عن معنى الكفاية المادية لحياة إنسانية سليمة، يعيش الإنسان فيها من غير قهر أو ذل.[1]

[1] محمد فاروق النبهان: **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مرجع سابق، ص224.

المبحث الثاني/ نظرية القيمة

إن الحديث عن أي مجال من مجالات الحياة لا يخلو من الحديث عن القيمة، فحياتنا كلها عبارة عن قيمة، إذ أضحى لكل شيء قيمة وإن اختلفت هاته الأخيرة باختلاف المعايير التي تحددها في كل منظومة على حدى، فما من شيء تطرقنا إليه إلا ويحضر إلى أذهاننا التساؤل عن مدى أهميته في حياتنا ومن ثمة معرفة قيمته الجوهرية التي يحملها بين ثناياه، كذلك الشيء ذاته ينطبق على علم الاقتصاد إذ لابد أن تكون له قيمة في التغيرات التي تطرأ على حياتنا، وهذا ما سيندرج ضمن هذا المبحث من خلال بيان مكانة القيمة داخل المنظومة الاقتصادية والانعكاسات التي تحدثها فيها من منظور ابن خلدون.

المطلب الأول/ مفهوم القيمة

أولا/ لغة: يعرفها جميل صليبا بقوله: **" قيمة الشيء في اللغة قدره، وقيمة المتاع ثمنه. يقال: قيمة المرء ما يحسنه، وما لفلان قيمة، أي ما له ثبات ودوام على الأمر."**[1]

إذن القيمة ملازمة للشيء إذ من خلالها يحصل تقدير المرء لتلك الأشياء ومنه بيان مدى أهميتها في حياة الإنسان وما يترتب عنها من نتائج تعود بالإيجاب على حياة الفرد إذ أننا نعطي أهمية بالغة لتلك الأشياء التي تكون لها قيمة نفعية في حياتنا وتظفر بمكانة مرموقة تجعلها أرقى الأشياء التي عرفناها، وما حاجة المرء بأمور لا تنفعه ولا تكون لها قيمة في حياته، حتى أننا في حياتنا الخاصة وفي عالمنا الإنساني تكون لبعض الأشخاص الذين نعرفهم قيمة معينة في الوقت الذي تنعدم فيه لدى البعض الآخر. وخلاصة القول أن كل ما هو موجود لابد أن تكون له قيمة معينة، وإن اختلفت هاته القيم من نوع لآخر إلا أن المحدد الأول والأخير لها هو مدى أهميتها في حياتنا.

[1] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي، مادة القيمة**، ج2، مرجع سابق، ص212.

ثانيا/ اصطلاحا:

ورد مفهوم القيمة في المعجم الفلسفي لإبراهيم مدكور على النحو التالي: **" صفة يخلعها العقل على الأقوال والأفعال والأشياء ، طبقا للظروف والملابسات وبالتالي تختلف باختلاف من يصدر الحكم، والقيمة بهذا المعنى تعني الاهتمام لشيء أو استحسانه أو الميل إليه والرغبة فيه، ونحو هذا مما يوحي بأن القيمة ذات طابع شخصي ذاتي خلو من الموضوعية، وتكون وسيلة إلى تحقيق غاية."**[1]

إذن القيمة عبارة عن حكم فردي نابع من ملكة العقل، يصدره الفرد على الأشياء والأفعال والأقوال وفقا لما يمليه عليه عقله، ذلك أن من الأشياء ما يلقى الاستحسان ومنها ما يدخل في نطاق الاستهجان، وبالتالي فالقيمة هنا تابعة لطبيعة الشيء والرغبة فيه.

وقد ذكر صليبا في معجمه أن: **"معنى قيمة الشيء في علم الاقتصاد هو مدى وفاؤه بالحاجات، فكلما كانت الحاجة إليه أشد كانت قيمه أعظم، والعكس بالعكس. وقد فرق العلماء بين القيمة الحقيقية والقيمة الاعتبارية، فقالوا: إن القيمة الحقيقية مبنية على المنفعة كقيمة الأرض أو قيمة الطعام، على حين أن القيمة الاعتبارية مبنية على الثقة والائتمان كقيمة الأوراق النقدية والحوالات المالية."**[2]

يبدو جليا أن القيمة من المنظور الاقتصادي مرتبطة بصورة مباشرة بمعيار الحاجة وهذا ما تم توضيحه في المبحث السابق، أين تم التأكيد على أن قيمة العمل تزداد بازدياد مقدار الحاجة إليه، فكلما كانت الحاجة إلى الشيء أكبر كلما عظمت قيمته في نظر المجتمع وأضحى الاهتمام به يشغل عقول الكثيرين، وفي حال ما حدث العكس وتراجعت الحاجة

[1] إبراهيم مدكور: **المعجم الفلسفي، مادة القيمة**، مرجع سابق، ص151.

[2] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي، مادة القيمة**، ج2، مرجع سابق، ص213.

لذلك الشيء وقلت كلما قلت معها قيمته. وبالتالي يظل معيار الحاجة إلى الشيء هو المعيار الذي لا غنى لنا عنه في تحديد قيم الأشياء.

ثالثا/ مفهوم القيمة عند ابن خلدون

يقرر ابن خلدون بداية أن السبيل الأوحد والأصح لتحصيل الرزق وتحقيق المعاش هو العمل، وإقراره بأهمية العمل يجعله وبوضوح يضفي أهمية بالغة على العنصر البشري لكونه الوحيد القادر على أداء العمل، ومن ثمة إضفاء القيم على جل الأشياء التي تصنع وتنتج من سلع ومنتوجات. وبهذا يكون ابن خلدون قد رسم لنا مثلث الحياة العملية أضلاعه تمثل العمل و المنتوجات والقيمة، أرقاها من وجهة نظر ابن خلدون العمل الذي يعد حلقة الوصل بين طرفي المثلث الآخرين، كونه هو وحده الذي نتمكن من خلال ممارسته تحقيق فائض من المنتجات ومن ثمة إعطائها القيم التي تطابقها وفقا لأهميتها.

يقول ابن خلدون:" **إن المفادات والمكتسبات، كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية.**"[1] ما يؤكد أن الأشياء كلها لا تأخذ قيمتها إلا بتدخل العمل البشري، إذ من الممكن أن يظل منها ما ينفع الإنسان بدون قيمة إن لم يتدخل العمل الإنساني ليحدد ذلك ومن هنا يتضح بشكل جلي أن مفهوم القيمة عند ابن خلدون مرتبط بدرجة أولى بالعمل وهذا ما دفع بابن خلدون إلى بيان ميزته الأساسية في تحديد قيم كافة المنتجات والسلع والخدمات.[2]

وبهذا نلحظ أن ابن خلدون يلح وبشدة إلى ضرورة الإبقاء على العمل البشري حاضرا في كل لحظة حتى يمنحنا تلك النظرة الغائبة عن أذهاننا حول قيم الأشياء التي تنتج يوميا،

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص247.

[2] الطيب داودي: **نظرية القيمة عند ابن خلدون**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر نوفمبر 2001، ص27.

وهذا ما جعله يؤكد على الدور الأساسي الذي يلعبه العمل في بيان قيم الأشياء وتحديد ما هو جدير بالاهتمام دون غيره، ذلك أننا قد نغفل أشياء تحمل قيمة هامة في حياتنا وتكون لها أهمية بالغة، في الوقت الذي نولي فيه عنايتنا بأشياء قد فقدت قيمتها في سالف الأزمان.

وقد أكد ابن خلدون في مواضع عدة من مقدمته أن العمل هو المصدر الذي تنبثق منه القيمة التبادلية للمنتوجات إذ يقول:" **فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول**"[1] وعليه يبدو أن ابن خلدون قد ربط بين قيمة السلعة وقيمة العمل المبذول ربطا طرديا، فكلما لوحظ أن هناك تزايد في قيمة السلعة أدركنا أن السبب في ذلك هو ارتفاع المجهود المبذول في إنتاجها، ومتى لوحظ انخفاضها كان السبب الانخفاض في المجهود المبذول.[2]

" والكسب في جميع الأحوال لا يتصور إلا عن طريق العمل الإنساني، لأنه قيمة لذلك العمل، ولا يمكن للعمل أن ينتج كسبا، ذلك أن الإنسان لا يمكن أن يبذل جهدا دون قيمة، لأنه محتاج إلى تلك القيمة، لكي ينفقها على نفسه، ولهذا فلا بد في قيمة العمل أن تكون معادلة لحجم العمل، من حيث المقدار، والحد الأدنى الذي يحدد قيمة العمل هو مقدار الحاجة."[3]

وبهذا يقرر ابن خلدون أولا أن مرجع القيمة الأول والأخير هو العمل الإنساني، ثم يؤكد بعد ذلك أن مصدر الكسب إنما يرتكز هو الآخر على العمل الإنساني، ويؤكد أن زيادة حجم الأعمال الإنسانية إنما تزيد من قيمة العمل وبطبيعة الحال تعظم الثروة ويزيد الكسب، فهناك ترابط قوي بين حجم العمل وقيمته فكلما ارتفع حجمه زادت معه قيمته، لذا لابد وأن يكونا متلازمين ومتعادلين من حيث المقدار، حتى يكونا دوما في ارتفاع مستمر. وعليه

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص246، 247.

[2] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، مرجع سابق، ص119.

[3] محمد فاروق النبهان: **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مرجع سابق، ص222، 223.

يكون ابن خلدون قد قرر أن عظمة الأمم وقوتها ونمو ثروتها إنما مرجعه الأساسي إلى قيم الأعمال الإنسانية التي ترفع من شأن قيمة أممها وتجعلها ترتقي إلى المراتب الأولى خاصة من الناحية الاقتصادية.

المطلب الثاني/ أنواع القيمة

يتميز الفكر الخلدوني بالانسياب والتغلغل في جميع القضايا الاقتصادية، فبفضل تفطنه وذكاءه تمكن من احتواء الأفكار الاقتصادية عازما على أن لا تنفلت منه قضية اقتصادية واحدة إلا إذا ناقشها ومحصها بطريقته الخاصة، لذا نجده قد فرق بين نوعين من القيمة واللتان لخصهما في القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية.

أولا/ القيمة الاستعمالية: يفهم من كلمة الاستعمالية كل ما نستخدمه في حياتنا العملية ويكون الغرض الأول منه تحقيق المنفعة المباشرة للفرد بغية إشباع حاجاته وخدمة لمصالحه الذاتية. يقول ابن خلدون:**" ثم إن الحاصل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد حصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي ذلك رزقا".**[1]

والملاحظ هنا أن مصطلح الرزق في المفهوم الخلدوني يقصد به القيمة الاستعمالية حسب المفهوم الحديث لدى المذاهب الاقتصادية الحديثة، ذلك أن لكل سلعة اقتصادية كانت أم حرة قيمة استعمالية تكمن في مدى إمكانية السلع أو الخدمات تقديم أو تحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجات الإنسانية فور استعمالها.[2]

بمعنى أن الهدف الأسمى من إنتاج السلعة يجب أن يكون وبالدرجة الأولى سد حاجيات الإنسان، وإلا لما كانت لديها قيمة في حياة الفرد، ذلك أن المنتج للسلع يضع في حسبانه

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص246.

[2] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، مرجع سابق، ص123.

أن نجاح إنتاجه إنما متوقف على إرضاء المستهلك، لذا من الأولى الاهتمام بتحقيق حاجيات الفرد الأساسية وإنتاج ما يخدم مصالحه. حتى تتجلى القيمة الاستعمالية للسلع المنتجة، وهذا الأمر مرتبط بمدى تحقيق المنفعة المرجوة من الوهلة الأولى بمجرد الحصول على السلعة واستخدامها. هذا وقد قدم ابن خلدون شروطا للقيمة الاستعمالية، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

1- الحصول الفعلي على السلعة واقتنائها: ويظهر بشكل جلي من هذا الشرط أن السلعة إن لم يتمكن الفرد من اقتنائها والظفر بها، وإن لم تكن له المقدرة الكافية على التصرف فيها، لايمكن أن تكون لها قيمة استعمالية بصورة أو بأخرى، ذلك أن الرغبة في الشيء والدافع إلى الحصول عليه لا يشكل بأية حال قيمة استعمالية، مالم يتم التحصيل الفعلي للطلب المرجو من البدء. [1]

إذن يعد الحصول على السلعة واقتنائها شرط أساسي لتحقيق القيمة الاستعمالية للسلعة إذ يتعين على الفرد وبالضرورة التمكن من الحصول على السلعة والتصرف فيها وفقا لمقتضياته، وحتى يتمكن من ذلك لابد من التطبيق الفعلي ذلك أن الرغبة وحدها لا تكفي

لإبراز القيمة الاستعمالية وإنما إلى جانب ذلك لا بد من الاستعمال الفعلي للسلعة حتى تتجسد لنا قيمتها الاستعمالية على أرض الواقع، وبهذا يكون ابن خلدون قد أعطى لنا شرطين أساسيين في شرط واحد ألا وهما اقتناء السلعة واستعمالها فعليا.

2- حصول المنفعة من الشيء المقتنى: يلاحظ من العنوان أن ابن خلدون قد وضعه كشرط مكمل للشرط الأول، ذلك أن الهدف من الشرط الأول لا يتحقق إلا به، ذلك أن توفر السلعة واقتنائها ليس بالشيء الكافي لتتوفر السلعة على صفة القيمة الاستعمالية، إذ من

[1] الطيب داودي: **نظرية القيمة عند ابن خلدون**، مرجع سابق، ص29.

الممكن جدا توفر السلعة لكن دون أن تكون موجهة للاستعمال الشخصي المباشر لذا من الضروري توفر الشرط الثاني حيث تكون السلعة ذات منفعة تعود على الفرد ويتمكن من استعمالها.[1]

بطبيعة الحال الإنسان لا يقتني من الأشياء إلا ما يحقق له منفعة فردية كانت أم جماعية، لذا فمنذ الوهلة الأولى وقبل اقتنائه للسلع يضع في حسبانه أن ما سيحصل عليه لابد وأن تكون له منفعة تعود عليه بالخير، والإنسان لا يقتني ما قد يحول دون ذلك فالمنفعة مطلب إنساني يسعى إلى تحقيقه دوما ولا غنى له عنه أبدا، لذا يعتبر ابن خلدون أن تحقيق المنفعة من السلعة أمر ضروري وإلا لما كانت لها قيمة استعمالية، ذلك أن المنفعة إذا تحققت فعلا تمنح للسلعة صفة الاستعمالية دون منازع بغض النظر عن نوع المنفعة معنوية كانت أو مادية.

3- قدرة المنفعة على إشباع حاجة وتحقيق مصلحة خاصة: ويعد هذا الشرط أساسي للقيمة الاستعمالية التي تحوز عليها السلعة أو الخدمة، والذي يعني بأن الشيء أو السلعة التي يقتنيها الإنسان فعلا وتكون حاملة للمنفعة جالبة لها، لديها القدرة الكافية على إشباع حاجة من حاجات منتقاة، وتقدم له مصلحة خاصة تبعا للشيء المقتنى.[2]

إن ابن خلدون ومن خلال وضعة لهاته الآليات يكون قد استوفى جملة الشروط التي تمنح للشيء المقتنى قيمة استعمالية دون منازع، فجل هاته العناصر هي مطلب ضروري يسعى الفرد دوما للحصول عليها، من قبيل أنه إنسان يبحث عن المنفعة دوما وهاته الأخيرة لتحقيقها لابد أن تتوافر الشروط التي سبق ذكرها، وإذا ما حصلت المنفعة وتمكن الإنسان من إشباع حاجاته حازت السلعة أو الخدمة على صفة القيمة الاستعمالية.

---

[1] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، مرجع سابق، ص123.

[2] الطيب داودي: **نظرية القيمة عند ابن خلدون**، مرجع سابق، ص29.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن خلدون قد استعمل لفظ الرزق مرادفا لمفهوم القيمة الاستعمالية في المفاهيم الاقتصادية الحديثة، وبالمقارنة يتوصل إلى أنها ما يقتنيه الفرد ويستخدمه لإشباع حاجاته المباشرة وتحقيق مصالحه الشخصية. لذا فإن تحقيق هذه القيمة للسلعة أو الخدمة لايتأتى للفرد إلا عن طريق العمل الإنساني والجهد المبذول[1].

من هنا يتضح أن ابن خلدون يربط بين القيمة والعمل الذي يعتبر كعنصر بارز في تحديد القيمة، وإصرار ابن خلدون على الحث على العمل باعتباره معيارا لتحديد قيمة المنتجات يتأتى من كون مرجعيته إسلامية بامتياز، ذلك أن الدين الإسلامي ومنذ ظهوره قد حث على ضرورة العمل بل وأفرده بخاصية العبادة، واعتبره جوهر الدين فالعامل عابد. يقول المولى عزوجل في كتابه:**" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"**[2]

ثانيا/ القيمة التبادلية: لفظة التبادل تشير إلى المبادلة التي تقوم بين الأفراد والجماعات ويكون الشيء المتبادل فيما بينهم عبارة عن سلع أو خدمات، يقول ابن خلدون:**" ثم إن الحاصل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد حصلت له ثمرته من**

إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي ذلك رزقا، وإن لم ينتفع به في شيء من مصالحه ولا حاجته فلا يسمى بالنسبة إلى المالك رزقا، والمتملك منه حينئذ بسعي العبد وقدرته يسمى كسبا".[3]

وعليه تتسع هنا دائرة القيمة التبادلية وتتعدى القيمة الاستعمالية من كون هذه الأخيرة مبنية على المصلحة الفردية، في الوقت الذي تتبني فيه القيمة التبادلية على المصلحة العامة.

---

[1] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، مرجع سابق، ص124.

[2] سورة التوبة: الآية/ 106.

[3] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص246.

ذلك أن قيمة المبادلة إنما تتجلى في الجماعات وتبادل الأفراد فيما بينهم وهذا ما يعرف بالقيمة التبادلية أو القيمة الاجتماعية للسلعة أو الخدمة، والشرط الأساسي لتحقيق القيمة التبادلية أن المعاملة تتطلب سلعتين تختلف إحدى السلعتين عن الأخرى بمواصفات متباينة. وبالتالي يكون النوع الثاني من الأشياء المقتناة التي ذكرها ابن خلدون ليس الهدف منها مجرد الاقتناء للاستعمال الشخصي، وإنما إجراء مبادلة بغيرها وعليه تتطلب مبادلتها توفر السوق لعرضها.[1]

وبالتالي تكون القيمة المتحصل عليها في هاته الحال قيمة تبادلية، تحوزها السلع أثناء العملية التبادلية التي تقوم بين الأفراد في السوق الاقتصادية، وعليه تكون السلع محل المبادلة سلع اقتصادية كون القيمة التبادلية تقتصر على هاته الأخيرة وفقط. هذا وقد حدد ابن خلدون جملة من الشروط المستوفاة لحصول القيمة التبادلية:

1- الحصول الفعلي على السلعة واقتنائها: وهو الشرط ذاته الذي سبق ذكره في القيمة الاستعمالية وبروز هذا الشرط في كلا القيمتين الاستعمالية والتبادلية يبرز المكانة التي خصه ابن خلدون بها، كونه يمثل اللبنة الأولى التي تمكننا من تحقيق كلا القيمتين فمن المؤكد أن عدم الحصول على السلعة أو الخدمة هو بالتأكيد نفي للقيمة التبادلية.

2- عدم الانتفاع به في مصالحه وحاجاته الخاصة: ما يعني أن الأشياء المقتناة من سلع وخدمات لا توجه إلى الاستهلاك المباشر من طرف مالكها، ولا تتضمن المواد التي تستعمل للإشباع الخاص.[2]

وإنما تلك السلع يجب أن تكون موجهة إلى التبادل في السوق، الأمر الذي يؤكد استحالة الانتفاع الشخصي بتلك الخدمات، لأن توجيهها نحو الاستهلاك المباشر من طرف مالكها

[1] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، مرجع سابق، ص125.

[2] الطيب داودي: **نظرية القيمة عند ابن خلدون**، مرجع سابق، ص30.

أو لإشباع حاجة خاصة يجعلها تفقد قيمتها التبادلية، فمثل تلك السلع إنما تكسب قيمتها التبادلية في ظل التبادل بين الجماعات إضافة إلى قيمتها الاستعمالية.

3- سعي الفرد وقدرته على الامتلاك: إن الإنسان مشبع بحب التملك، لذا نجده دوما في سعي مستمر إلى بسط سلطانه وتعزيز نفوذه. يقول ابن خلدون:**" ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف، وأيدي البشر منتشرة في ذلك، وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الآخر إلا بعوض".**[1]

وهذا القول يؤكد حب الفرد للتملك وما إن يحصل على ما يريد لا يمكن لأحد انتزعاه منه إلا بعوض أو مقابل شيء آخر، ولفظة العوض ترسخ معنى المبادلة التي أشار إليها ابن خلدون والتي تتطلب التبادل بين الأفراد والجماعات في تجمعات تعرف بالأسواق وعليه فالعوض يستدعي توفر السوق لتحدث المبادلات، بالإضافة إلى ضرورة توفر السلعة وامتلاك الفرد لها وسعيه للحصول عليها حتى يحصل على العوض. وعليه يبدو أن ابن خلدون قد استعمل لفظ العوض للدلالة على القيمة التبادلية.

إذن يمنح ابن خلدون للقيمة نوعين استعمالية وأخرى تبادلية، الاستعمالية تأخذ قيمتها عند الاستعمال المباشر لها وتحقيق المنفعة والمصلحة الخاصة، في الوقت الذي تستمد فيه التبادلية قيمتها من التبادل أو العوض ويكون مكانها الطبيعي السوق.

المطلب الثالث/ محددات القيمة

إن الباحث في الشأن الاقتصادي وبالضبط في موضوع القيمة عند ابن خلدون يعتقد أن المحدد الوحيد للقيمة هو العمل بالنظر إلى العناية التي أولاها ابن خلدون للعمل، لكن ذلك

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص245.

يعد المعيار الأساسي لها إلى جانب جملة من المحددات الأخرى التي سنأتي إلى ذكرها على النحو الآتي:

أولا/ العمل: بالنظر إلى ما سبق إيراده حول القيمة نستنتج بأن العمل الإنساني عند ابن خلدون يعتبر المحدد الأساسي للقيمة، إذ نجده يؤكد في كل مرة على أن السلع تستمد قيمتها من العمل، بل من المؤكد أنه يجزم بأن قيمة السلع والخدمات هي الأعمال الإنسانية. وفي هذا يقول ابن خلدون:**" اعلم أن ما توفر عمرانه من الأقطار وكثُر ساكنه اتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم، والسبب في ذلك كله كثرة الأعمال التي هي سبب للثروة".**[1]

وفي هذا يبين لنا ابن خلدون أهمية العمل من حيث كونه يعد وسيلة أولى للإنتاج، ذلك أنه هو المصدر الوحيد لكل ثروة وكسب المال ومنه تيسير أحوال الناس، فبدون العمل لا يمكن لأحد أن يوفر قوت حياته، كما أن العمل هو الوسيلة الوحيدة التي تمنح للفرد العيش بكرامة فلا تجعله يتعرض للإذلال من طرف الآخرين لأنه يعمل ويكسب قوته من

تعبه دون أن يمد يده لسؤال الناس.

وعليه يكون للعمل شأن عظيم في حياة الإنسان لسببين، يتمثل السبب الأول في كونه ضروري لإشباع حاجات الإنسان وتحقيق مصالحه، أما السبب الثاني فلكونه يعبر عن ذاتية الفرد، فلا قيمة للإنسان إن لم يكن له عمل يحفظ له مكانته ويرفع من شأنه.

وكما ذكرنا سابقا فقد ذهب ابن خلدون إلى أن حجم القيمة يتناسب طرديا مع العمل المبذول فيها، فمتى لوحظ تزايد في حجم العمل تزامن معه ارتفاع في حجم القيمة.

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص216.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن خلدون لم يكتف بالتأكيد على أن العمل هو المحدد الأساسي للقيمة، وإنما تمكن من التمييز بين أنواع العمل المحدد القيمة، وهما العمل الظاهر الذي يتمثل من المنظور الخلدوني في ذلك النوع من العمل الذي يدخل بصفة مباشرة ويساهم في إنتاج السلعة أو الخدمة، أما العمل المخزون فيقصد به ذلك الجهد البشري الذي بذل في فترة زمنية سابقة للعملية الإنتاجية وخزن أو تراكم في السلع والخدمات التي تدخل في العمليات الإنتاجية اللاحقة.[1]

وبعد الحديث عن العمل كمحدد رئيسي لقيم السلع والخدمات نأتي لعرض باقي المحددات التي يرى فيها ابن خلدون أنها تمنح للأشياء قيمها مثلها في ذلك مثل العمل.

ثانيا/ المنفعة: يرى ابن خلدون أن للمنفعة دور كبير في تحديد قيم الأشياء، حيث يقول:**" إنه "القوت" لولا تخزين الناس له خوفا من حدوث نقص في إنتاجه مستقبلا لبذل دون ثمن أو عوض"** الأمر الذي يدل على أنه كلما زاد المعروض من الشيء كلما أدى إلى انخفاض قيمته إلى أن يبذل بدون ثمن أو عوض أي لا يبادل بسلعة أخرى، ما

يؤدي إلى انعدام المنفعة الحدية لقيمة ذلك الشيء إلى أن تساوي الصفر[2].

ما يعني أن الغرض من السلعة أو الخدمة إنما يزداد وفقا لكمية الإنتاج المتوفرة من ذلك الشيء، فإذا ما زاد إنتاج السلع أعرض الناس عنها نظرا لوفرتها أو ربما لوجود ما يعوضها من الأشياء، وإذا ما استغنى الناس عنها تصبح منعدمة الفائدة أي لا منفعة من وجودها، ولكونها متوفرة عند الناس إذا ما تم تداولها بينهم فإنه يكون دون ثمن أو سلعة أخرى وهنا نكون قد استغنينا عن الصيغة الأساسية في التبادل ألا وهو العوض، وعندئذ تفقد قيمتها التبادلية ومنه تضمحل منفعة قيمة ذلك الشيء إلى أن تصل إلى الحد الأدنى.

---

[1] الطيب داودي: **نظرية القيمة عند ابن خلدون**، مرجع سابق، ص32، 33.

[2] الطيب داودي: **نظرية القيمة عند ابن خلدون**، مرجع سابق، ص34.

هذا ويقدم ابن خلدون مثالا يوضح به دخول عامل المنفعة في تحديد القيمة. حيث يقول:" **... وذلك أن حكمة الله في الحجر – الذهب والفضة– وندورهما أنهما قيم لمكاسب الناس ومتمولاتهم، فلو حصل عليهما بالصنعة لبطلت حكمة الله في ذلك وكثر وجودهما حتى لا يحصل أحدهما من اقتنائهما على شيء".**[1]

فإذا ما تم صنع هذين المعدنين اللذان يعدان السلعة الشائعة في التبادل بين الناس حتما سيؤدي ذلك إلى نقص المنفعة من اقتنائهما إلى أن تصل هذه المنفعة إلى درجة ينصرف فيها الناس على مبادلتهما. وبهذا يذهب ابن خلدون إلى أن توفر السلع بكثرة يؤدي إلى الانخفاض في طلبها واقتنائها ما يؤدي إلى نقص المنفعة فيه، وإذا ما قلت المنفعة انعدمت معها قيمة الشيء. أو بعبارة أخرى كلما زادت حاجة الناس إلى السلع زادت معها قيمة الشيء، وكلما كانت الحاجة إلى السلع ضئيلة قلت قيمتها، وبالتالي يمكن القول أن المنفعة من السلع أو الخدمات منعدمة أو تساوي الصفر.

ثالثا/ تكاليف الإنتاج: يؤكد ابن خلدون بأن نفقات الإنتاج تؤثر في تحديد قيم الأشياء وقد لاحظ هذه الظاهرة في مجال الزراعة، أين تتأثر قيمة المزروعات بنفقات الإنتاج التي تدخل في الزراعة، وقد ترتفع قيمة المنتوجات الزراعية إذا ما أدخلت نفقات جديدة على عملية الإنتاج الزراعي.[2]

ما يلمح إليه ابن خلدون أن النفقات الزائدة التي تضاف في أي مجال من المجالات الاقتصادية تدخل ضمن محددات قيم الأشياء الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمها، فقد يجري وأن تضاف إلى المعدات المستخدمة من قبل في الإصلاح وزيادة العمل المبذول

[1] مرجع نفسه، ص34.

[2] الطيب داودي: **نظرية القيمة عند ابن خلدون**، مرجع سابق، ص35.

معدات أخرى زائدة لها ذات المهمة سواء كانت أشياء مادية أو جهود وأعمال إنسانية وتبعا لتلك الزيادة ترتفع قيمة المنتوجات والسلع والخدمات.

إذن تلك كانت جملة من المحددات التي تمارس أثرها على القيمة فتجعلها ترتفع، غير أن منها ماهو أساسي ومنها ماهو ثانوي، إذ أن من منظور ابن خلدون يعد العمل المحدد الرئيسي للقيمة وما غيره تعتبر مكملا وفقط، غير أن ذكر تلك المحددات لا ينفي وجود محددات أخرى للقيمة، وإنما هناك محددات أخرى غالبا ما تكون دورية لا تظهر بصفة دائمة.

المبحث الثالث/ نظرية الإنتاج

يعد الإنتاج المرحلة الحاسمة التي تمر بها كل الأنشطة الاقتصادية، ذلك أن الإنتاج بمثابة كفة الميزان الثانية للاقتصاد بعد العمل، إذ لا حديث عن عمل دون إنتاج يتوج تلك الجهود المبذولة، كما أنه لا معنى للتبادل في السوق أو استهلاك المنتوجات وتوزيعها ما لم يكن هناك إنتاج يسمح بممارسة تلك العمليات السابقة باعتبارها تالية لعملية الإنتاج وتابعة لها.

المطلب الأول/ مفهوم الإنتاج

أولا/ لغة: "يقال: أنتج القوم إبلهم، وأنتجت الناقة: وضعت من غير أن يليها أحد وأنتج فلان الشيء: تولاه حتى أتى إنتاجه"[1]

ثانيا/ اصطلاحا: يعد الإنتاج أساس كل نشاط اقتصادي، ذلك أن العملية الاقتصادية تتم وفق مراحل متتابعة ومترابطة فيما بينها، فكل مرحلة تتولد عنها المرحلة التي تليها بالضرورة، فالتخطيط يستلزم العمل الذي يجسد الفكرة في الميدان ومن ثمة ينتج لنا ما يسمى بالسلع التي يتم تداولها بين المنتجين والمستهلكين داخل السوق.

والإنتاج في مفهومه العام عبارة عن عملية من شأنها أن تساهم في إيجاد أو إضافة منفعة مادية كانت أو معنوية.[2]

إذ أن الهدف من القيام بالأعمال يكون منذ البداية هو تحقيق منفعة خاصة أو عامة حسب نوع العمل، والحصول على المنفعة أو إشباع حاجات الإنسان الضرورية لا يتحقق

[1] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، مرجع سابق، ص136.

[2] سعيد سعد مرطان: **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص77.

إلا بوجود منتوجات تساهم في تحقيق المنفعة. إذ بدون إنتاج لا يمكن أن تحدث عملية المبادلات التجارية وبالتالي لا يكون هناك منتج ولا مستهلك لغياب المادة التي يتم إنتاجها وتكون موجهة فيما بعد للاستهلاك أو تداولها بين البائع والمشتري.

أما من الناحية الاقتصادية فيمكن القول أن مفهوم الإنتاج يقتصر على تلك الحلقة من النشاط الاقتصادي المتمثلة في إنتاج سلعة أو خدمة معينة وذلك باستخدام جملة من عناصر الإنتاج والتي تتمثل في العمل، رأس المال، والموارد الطبيعية ضمن إطار زمني معين. أما الإنتاج من المنظور الإسلامي فإنه لا يختلف عن هذا المفهوم إلا أن المفهوم الإسلامي يشترط أن تكون السلعة المنتجة وأساليب إنتاجها وتوزيعها مقبولة شرعا.[1]

وعليه فالإنسان عليه السعي في الأرض واستغلال كافة مواردها الطبيعية التي من شأنها أن تعينه في شتى أعماله بالإضافة إلى صنع الأدوات واختراع الوسائل واستخدامها في إنتاج السلع والمنتجات التي تحقق له منفعة له ولمجتمعه. وعليه فالإنتاج يكون باستخدام القدرات التي خص بها الله عزوجل عباده في استغلال الموارد الطبيعية وتحويلها إلى ما يمكن أن يفيده في حياته.

ثالثا/ مفهوم الإنتاج عند ابن خلدون

الإنتاج حسب الوصف الخلدوني عبارة عن عملية تتركب من حلقات أو عمليات متشابكة ومتراكبة، ولهذا السبب فإن أدائها أو القيام بها يفوق طاقة الفرد الواحد، وعليه فإنها تتطلب التعاون بين الناس ويقوم كل واحد منهم بدور معين.[2]

[1] سعيد سعد مرطان: **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص77.

[2] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، مرجع سابق، ص137.

فحسب ابن خلدون وباعتبار أن الإنسان مدني بالطبع فإن الاجتماع ضروري للفرد كونه يعجز عن تحقيق حاجاته بمعزل عن الجماعة، فالأشخاص يلعبون دورا أساسيا في

حياة كل واحد منا ولا نستطيع التعايش بعيدا عنهم، كونهم يكملوننا ويعينوننا في شؤون حياتنا المختلفة، لذا فالتعاون سمة يمتاز بها بني البشر فلصناعة شيء معين نحتاج إلى أكثر من شخص كل واحد منهم متخصص في آلة أو وسيلة تعيننا في أداء مهماتنا على أكمل وجه.

يقول ابن خلدون: **" قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، وأنهم متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك. والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافا.فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه."**[1]

فعملية الإنتاج تستلزم التلاحم بين الأفراد والتعاون فيما بينهم، كونها عملية مركبة ومؤلفة من عدة مراحل تحتاج إلى أكثر من صنعة لتأديتها وتحقيق نجاحات باهرة، كما أنها تفوق طاقة الفرد الواحد ولو أنه قام بها لوحده لما تمكن من الوصول إلى الهدف الذي يرنو إليه. لذا فلكل واحد دور يؤديه في العملية الإنتاجية يكفي فقط حتى يتمكنوا من تحصيل منفعة وسد حاجياتهم أن يتعاونوا فيما بيننا لأداء الأعمال الموكلة إليهم.

المطلب الثاني/ عناصر الإنتاج

تمكن ابن خلدون من التمييز بين عناصر الإنتاج التي تعد من منظوره أساس كل إنتاج، إذ لا يمكن تصور قيام العملية الإنتاجية مالم تتضافر تلك العناصر فيما بينها والمتمثلة في كل من:العمل، رأس المال والموارد الطبيعية.

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص207.

أولا/ العمل: إن الدارس للفكر الخلدوني لا سيما الاقتصاد يلاحظ أنه يجعل من العمل أساس كل تطور اقتصادي أو هو بمثابة اللبنة الأولى التي ينبني عليها الاقتصاد، ذلك أن العمل يعد مفتاحا لممارسة كل نشاط اقتصادي، إذ بدونه لا يمكن تحصيل منفعة أو مصلحة.

والعمل يقصد به تفعيل القدرات الكامنة في الإنسان بنوعيها الذهنية والجسمية، ذلك أن القدرة الذهنية تعد مكملا للقدرة الجسمية، إذ أن هذه الأخيرة لا تكفي لإنتاج أنواع متعددة من السلع والخدمات أو تطويرها، فهي تمكن من اختراع الأدوات والمعدات.[1]

فالإنسان وما يكتسبه من قدرات يتوجب عليه استخدامها واستغلالها في القيام بأعماله فالقدرات الفكرية تساعده على التخطيط والتدبير، أما القدرات البدنية فتساعده على تطبيق أفكاره وتجسيدها على أرض الواقع حتى لا تظل حبيسة ذهنه و تصبح بلا معنى أو أية قيمة. فكلا القدرتين لهما أهمية عظمى في حياة الفرد، يكفي أن يوظفهما في اختراعاته وابتكاراته التي تحصل له المنفعة.

ثانيا/ رأس المال: إن رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج يقصد به تلك المنتجات التي يخترعها الإنسان قصد إعانته في إنتاج السلع والمنتجات، وهذا ما يوضحه ابن خلدون في قوله:**"... وجعل للإنسان عوضا عن ذلك كله الفكر واليد، فاليد مهيئة للصنائع بخدمة الفكر والصنائع تحصل له الآلات التي تنوب له عن الجوارح المعدة في سائر الحيوانات للدفاع مثل الرماح والسيوف"**[2].

إذا كان إصرار ابن خلدون على جعل العمل أساس كل عملية إنتاجية فإن ذلك لايعني استغناءه عن باقي العناصر التي تدخل ضمن العملية الإنتاجية، فبالإضافة إلى العمل نجد

[1] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، مرجع سابق، ص138.

[2] نقلا عن: شوقي أحمد دنيا: **ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد**، مرجع سابق، ص38.

رأس المال الذي يعد مساهما بشكل كبير في تسهيل إنتاج السلع والخدمات، إذ بدون رأس المال وبدون الآلات والأدوات لا يمكن أن يعمل الإنسان وبالتالي لا وجود لما يسمى بالإنتاج ومن ثم لا يتمكن الفرد من تحقيق مصالحه أو تحصيل المنفعة.

كما تحدث ابن خلدون عن رأس المال ودوره في العملية الإنتاجية في مواضع عدة من مقدمته، حيث يؤكد في كل مرة على أن مراحل الإنتاج لا يمكن إتمامها إلا باستخدام معدات وآلات من أنواع مختلفة" **فكل واحد من هذه الأعمال يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة**"[1]

ذلك أن رأس المال إنما هو عبارة عن المعدات والتجهيزات التي يسخرها الفرد لذاته بغية تسهيل مهمة العمل عليه وعلى غيره، فالإنتاج يتطلب العمل وهذا الأخير حتى يتم إنجازه بشكل متطور وسهل وسريع إنما يشترط وجود آلات و أجهزة، وتلك الآلات لا يمكن تحصيلها إلا بالاستعانة بصناعات أخرى متخصصة في ابتكار واختراع تلك التجهيزات، وفي هذا تأكيد على مبدأ التعاون الذي تحدث عنه ابن خلدون بين الناس حتى تسهل عملية الإنتاج.

ثالثا/ الموارد الطبيعية: يمكن القول بأنها تلك الموارد التي بثها المولى عزوجل في أرضه ووهبها للإنسان لكي ينتفع بها، ويستفيد منها في تجسيد مبدأ الاستخلاف في الأرض، وبما أن يد الإنسان مبسوطة على العالم فقد جعلت تلك الموارد تحت تصرفه لينتفع بها في حياته ويوظفها في كسب معاشه، غير أنها لم تخصص لفئة معينة أو أمة دون أخرى بل يشترك فيها كافة الناس والكل مسموح له باستغلالها في إنجاز أعماله.

يتضح جليا أن ابن خلدون يعتمد على المرجعية الدينية في مناقشة وتحليل المسائل

[1] بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، مرجع سابق، ص139.

الاقتصادية، فالبنسبة للموارد الطبيعية فإنه ومن منطلق إسلامي أولا وعلمي ثانيا يعلن أن هذه الموارد خلقها الله تعالى ولم يجدها الإنسان مصادفة أو عبثا. ولهذه الموارد وظيفة حيوية هامة تكمن في خدمة الإنسان، فقد خلقها الله تعالى ليستخدمها الإنسان في تأدية وظيفته العبادية والعمرانية.[1]

إذن تلعب الموارد الطبيعية دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي لما تملكه من إمكانية تنمية النشاط الاقتصادي وتطويره إلى الأحسن، لذا يتعين على الإنسان بذل جهد بشري كبير في إبرازها واستغلالها بشكل أنسب في الانتفاع بها وبيان مدى أهميتها على الصعيد الاقتصادي.

وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون:**" إن الله سبحانه وتعالى جعل للآدمي في كل مكون من المكونات منافع تكمل بها ضروراته أو حاجاته، وكان منها الشجر، فإن له فيه من المنافع ما لا ينحصر مما هو معروف لكل أحد... وكل واحدة من هذه- المنتجات- فالخشبة مادة لها، ولا تصير إلى الصورة الخاصة بها إلا بالصناعة."**[2]

فما تملكه الموارد الطبيعية من منافع تدفع بالفرد إلى السعي في استخدامها واستغلال منافعها لما يعود عليه بالنفع والخير، فبالموارد الطبيعية يتمكن من توفير ضروريات معاشه وسد حاجاته، يكفي فقط أن يدرك أهميتها في حياته وما يمكن أن تحقق له من منافع.

وبهذا يكون ابن خلدون قد وضعنا في الإطار الصحيح الذي يبين لنا من خلاله أن عناصر الإنتاج ليست العمل وفقط أو أنها تقف عند ذلك العنصر، وإنما نوه إلى أنها

تتعداه إلى رؤوس الأموال والموارد الطبيعية، ومن خلال تفاعلها تتحقق العملية الإنتاجية.

[1] شوقي أحمد دنيا: **ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد**، مرجع سابق، ص37.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص299.

من البين أن ابن خلدون قد سعى إلى الإلمام بكل ما يمت بصلة إلى البحث الاقتصادي، إذ نجده قد آثر على نفسه أن يعطينا نظرة شاملة كاملة حول مجمل القضايا الاقتصادية، مبرزا في ذلك دور كل عنصر من عناصر الاقتصاد في الزيادة من الوتيرة الاقتصادية وإمكانية الدفع بعجلة الاقتصاد نحو الرقي والتقدم، ولقد كان العمل العامل الأكثر حضورا في أفكار ابن خلدون، كونه يلعب دورا بارزا في إنجاح العملية الاقتصادية يليه الإنتاج الذي يقوم على تحقيق المنافع وتحصيل المنتجات والسلع والخدمات لسد حاجات الفرد، وبالتالي تحدث عملية المبادلة التجارية بين المنتجين والمستهلكين والتي تعد المقوم الأساسي للاقتصاد.

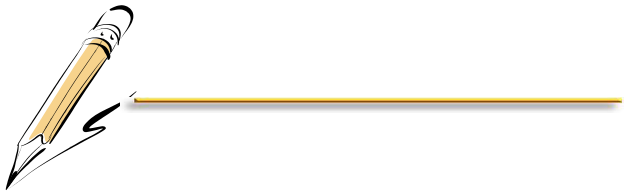

خاتمة

خاتمة

على ضوء ما سبق وانطلاقا مما تقدم تحليله لإشكالية الاقتصاد في فكر ابن خلدون حاولت أن أستخلص جملة من النتائج المتمثلة في:

- دور الفكر الإسلامي في مواكبة التطور الاقتصادي عبر مختلف العصور مع علماء وفلاسفة عرب ومسلمين.
- إثراء ابن خلدون للكثير من الأفكار والآراء الاقتصادية مما ساهم في بناء فكر اقتصادي ناجح.
- ضرورة الابتعاد عن جمع المعاملات غير الشرعية كالغش والربا والاحتكار باعتبارهم أعظم أنواع الظلم الجالبة للفساد.
- أكد ابن خلدون على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأعطى الحرية الاقتصادية للفرد، بالإضافة إلى مناداته للمنافسة الحرة وهنا نجد ابن خلدون قد سبق العديد من الفلاسفة وعلماء الاقتصاد من أبرزهم آدم سميث.
- ابن خلدون أبعد السلطة السياسية عن الحياة الاقتصادية للفرد باعتبارها عائق أمام ممارسة أنشطة الفرد لما تملكه من نفوذ تجعلها تقضي على المنافسة الحرة وخلق عدم التوازن في المجتمع كما ينتج عنها أشد أنواع الظلم.
- ربط ابن خلدون الاقتصاد بعلم الاجتماع باعتبار الإنسان بحاجة إلى العديد من الأمور التي تجعله لايستغني عن الآخر.
- ربط ابن خلدون الاقتصاد بالسياسة باعتبارها قانون يسير النشاط الاقتصادي ويحكم المجتمع.
- أهمية النظريات الاقتصادية التي توصل إليها ابن خلدون والتي جعلته يسبق العديد من العلماء والفلاسفة العرب والغرب وعلى رأسهم آدم سميث وأهمها نظرية العمل باعتباره أساس القيمة والدور الكبير الذي يلعبه في إنجاح العملية الاقتصادية.

- أهمية العمل عند ابن خلدون باعتباره اللبنة الأولى التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي نظرا لضرورته في الحياة الاقتصادية، لأن تطور الاقتصاد مرهون بنجاح العمل.
- أهمية القيمة في الحياة الاقتصادية فهي تنبثق عن العمل وتقوم بتحديد قيمة كل من السلع والمنتوجات والأسعار، كما أنها مرتبطة بالعمل فكلما زادت جهود وأعمال الإنسان تبعا لتلك الزيادة ترتفع قيمة المنتوجات والسلع والخدمات.
- دور وأهمية الإنتاج في الحياة الاقتصادية يستلزم التلاحم والتعاون بين الأفراد من أجل تنمية وتطور النشاط الاقتصادي.

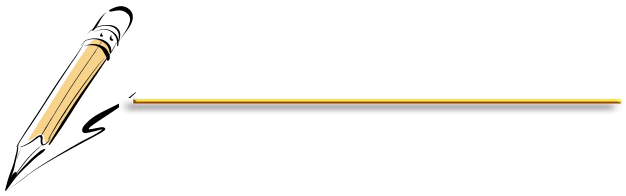

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

أولا/ المصادر

1- عبد الرحمن ابن خلدون: **التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا**، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، (د ب)، (د ط)، 1979.

2- عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، مج2، ج2، تحقيق وتقديم وتعليق: عبد السلام الشدادي، خزانة ابن خلدون بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، ط1، 2005.

ثانيا/ المراجع:

1- أبو نصر الفارابي: **آراء أهل المدينة الفاضلة**، تحقيق: ألبير نصري نادر، دار المشرق (المطبعة الكاثوليكية)، بيروت لبنان، ط2، 1986.

2- أبو نصر الفارابي: **السياسة المدنية**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، ط1، (د س).

3- أبي عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان: **حول حياة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله**، مكتبة المنار، (د ب)، ط2، 2002.

4- أحمد العسال، فتحي عبد الكريم: **النظام الاقتصادي في الإسلام- مبادئه وأهدافه-** ، مكتبة وهبة، القاهرة، (د ط)، 1989.

5- أحمد الميناوي: **جمهورية أفلاطون- المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة-**، دار الكتاب العربي، حلب سوريا، ط1، 2010.

6- أرسطو طاليس: **السياسة**، تر: أحمد لطفي السيد، منشورات الجمل، ط1، بيروت لبنان، (د س).

7- أفلاطون: **الجمهورية**، الكتاب الثاني، تر: حنا خباز، دار القلم، بيروت، لبنان ط5، 1915.

8- تقي الدين أحمد بن تيمية الحرّاني: **مجموعة الفتاوى- كتاب توحيد الألوهية**- دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، (د ب)، ط1، 1998.

9- حمد بن عبد الرحمن الجنيدل: **مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي**، مج1 شركة العُبيكان للطباعة والنشر، الرياض (د ط)، 1406هـ.

10- رفيق يونس المصري: **أصول الاقتصاد الإسلامي** ، دار القلم، دمشق، ط1، (د س).

11- روبرت ميرفي: **دروس مبسطة في الاقتصاد**، تر: رحاب صلاح الدين، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر ط1، 2013.

12- زينب صالح الأشوح: **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي- نظرة تاريخية مقارنة**-، (كتاب إلكتروني)، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، (د ب)، (د ط)، (د س).

13- شوقي أحمد دنيا: **علماء المسلمين وعلم الاقتصاد ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد**، دار معاذ، (د ب)، (د ط)، 1993.

14- صلاح الدين بسيوني رسلان: **السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**، القاهرة مصر (د ط)، (د س).

15- طه حسين: **فلسفة ابن خلدون الاجتماعية- تحليل ونقد** -، تر: محمد عبد الله عنان، مطبعة الاعتماد، مصر، ط1، 1925.

16- عبد العظيم الإصلاحي: **مبادئ الاقتصاد الإسلامي- نصوص اقتصادية مختارة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية**- مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، ط1، 1429هـ.

17- عصام سليمان: **مدخل إلى علم السياسة**، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط2، 1989.

18- علي سعد الله: **نظرية الدولة في الفكر الخلدوني**، دار مجدلاوي، عمان، ط1 2003.

19- علي عبد الواحد وافي: **المدينة الفاضلة للفارابي**، نهضة مصر للطباعة والنشر القاهرة، مصر، (د ط)، (د س).

20- محمد الخضر حسين: **حياة ابن خلدون ومثل من فلسفته الاجتماعية**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر (د ط)، 2012.

21- محمد عابد الجابري: **فكر ابن خلدون – العصبية والدولة**-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط5، ط6، 1992-1994.

22- محمد عبد القوي مقبل: **مدخل إلى الفلسفة العربية الإسلامية**، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، (د ب)، ط1، 2010.

23- محمد فاروق النبهان: **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط1، 1998.

24- محمد المبارك: **آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي** مكتبة المهتدين، دار الفكر، (د ب) ط3، 1980.

25- مصطفى سيد أحمد صقر: **نظرية الدولة عند الفارابي**(دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابي السياسية)، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، (د ط)، 1919.

26- مصطفى النشار: **تطور الفكر السياسي القديم** (من صولون حتى ابن خلدون) دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1999.

ثالثا/ المعاجم والقواميس والموسوعات

1- ابن منظور: **لسان العرب**، ج3، إعداد وتصنيف: يوسف الخياط، دار لسان العرب، (د ب)، (د ط)، (د س).

2- إبراهيم مدكور: **المعجم الفلسفي**، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة مصر، (د ط)، 1983.

3- جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، ج1، **مادة الاقتصاد**، دار الكتاب اللبناني بيروت، لبنان، 1982.

4- عبد الرحمن بدوي: **موسوعة الفلسفة**، ج2، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان ط1، 1984.

5- عبد المنعم الحنفي: **المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية**، مكتبة مدبولي القاهرة، مصر، ط3، 2000.

6- محمد رواس قلعه جي، حامد صادق قنيبي: **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس بيروت، لبنان، ط2، 1988.

رابعا/ المجلات والدوريات

1- أحمد سبع: **دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد7، 2016.

2- صلاح رسلان: **الدولة والسياسة للإصلاح**، مجلة الفكر العربي، مج2، (د ب) 1993.

3- الطيب داودي: **المنهج العلمي في التحليل الاقتصادي الخلدوني**، مجلة العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، مج27، العدد4 جامعة بسكرة، الجزائر 2011.

4- الطيب داودي: **نظرية القيمة عند ابن خلدون**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1 جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر نوفمبر2001.

5- علي عبد الواحد الصائغ: **رؤية تحليلية للمفاهيم والمصطلحات السياسية عند ابن خلدون**، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد1، مج8، كلية التربية جامعة القادسية، 2009.

6- النجار عبد الهادي علي: **الحرية الاقتصادية والعدالة الضريبية في الإسلام** بحث منشور لمجلة الحقوق، جامعة الكويت العدد3، الكويت، 1983.

خامسا/ المذكرات والرسائل الجامعية

1- بويلي سكينة: **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، إشراف: سعيد فكرة، قسم الشريعة، كلية العلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014-2015.

سادسا/ المحاضرات

1- شطيبي حنان: **محاضرات في مقياس مدخل الاقتصاد**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017-2018.

2- المعز الله صالح أحمد البلاع: **الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة- الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل**- معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإسلامية واللغة العربية، جامعة غرب كردفان، (د ب)، (د س).

3- نجلاء عبد الحميد راتب: **الاقتصاد والمجتمع**، المستوى الأول، فصل دراسي أول كلية الآداب، جامعة بنها، (د ب)، (د س).

سابعا/ المواقع الإلكترونية

1- عبد الحي أبرو: **جوانب من الفكر الاقتصادي عند ابن تيمية** https://platform.almanhal.com، 2020/06/16.

2- عمر محمود العبيدي: **مقدمة في طبيعة علم الاقتصاد** https://www.slideshare.net Zaideznizer1/s1، 2020 /07/15.

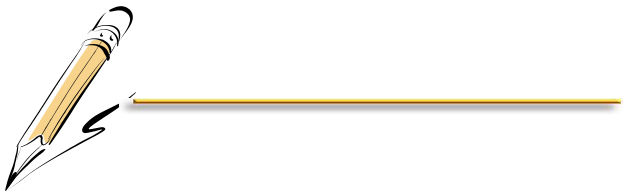

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ- د
الفصل الأول : مفهوم الاقتصاد في الفلسفة اليونانية والإسلامية	**5- 25**
المبحث الأول / مفهوم الاقتصاد (لغة واصطلاحا)	6- 10
المبحث الثاني / مفهوم الاقتصاد في الفلسفة اليونانية (أفلاطون، أرسطو)	11- 16
المبحث الثالث / مفهوم الاقتصاد في الفلسفة الإسلامية (الفارابي، ابن تيمية)	17- 25
الفصل الثاني : علاقة الاقتصاد بالسياسة عند ابن خلدون وموقفه من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية	**26- 55**
المبحث الأول / حياة ابن خلدون ومكانته العلمية	27- 34
المبحث الثاني / علاقة الاقتصاد بالسياسة عند ابن خلدون	34- 46
المبحث الثالث / موقف ابن خلدون من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية	46- 55
الفصل الثالث : أبرز النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون	**56- 87**
المبحث الأول / نظرية العمل	57- 66
المبحث الثاني / نظرية القيمة	67- 80
المبحث الثالث/ نظرية الإنتاج	81- 87
خاتمة	**88- 90**
قائمة المصادر والمراجع	**91- 97**
فهرس المحتويات	**98- 99**